ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الثاني والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2026م
www.ajsp.net

"التنفيذ الجبري على الأموال الرقمية – دراسة تحليلية وفق نظام التنفيذ السعودي"

إعداد الباحثان:

أ. فارس بن وليد بن أحمد النجار

باحث ماجستير بكلية الشريعة والقانون، جامعة جدة

د. عماد محمد يوسف جان

الاستاذ المساعد بكلية الشريعة والقانون، جامعة جدة

Received: 10/05/2026 | Revised: 11/05/2026 | Accepted: 19/05/2026 | Published: 02/06/2026

Abstract:

This study examines the issue of compulsory enforcement against digital assets in light of the profound transformations in the digital economy and the rapid development of financial technology, which have led to the emergence of new forms of property, particularly cryptocurrencies and virtual assets, that fall outside the traditional framework of tangible assets. These developments have raised fundamental legal questions regarding the extent to which such assets can be subject to compulsory enforcement and the applicability of traditional enforcement rules to them.

The research aims to analyze the legal nature of digital assets and determine whether they may be classified as property eligible for enforcement, as well as to assess the adequacy of traditional enforcement rules in addressing these emerging forms, or the need for a specialized legal framework suited to their technical characteristics.

The research concluded that digital money, despite its intangible nature and its connection to a complex technological environment, has considerable economic value, which qualifies it – in principle – to be considered money that can be subject to enforcement. However, this remains conditional on the possibility of actual or technical control over it, given its reliance on digital keys as the sole means of access and disposal. The research concluded that it is necessary to develop the regulatory framework for enforcement in a manner that is compatible with the nature of digital money, by introducing explicit legislative texts that regulate the mechanisms of enforcement over it, adopting modern technological means to enhance the effectiveness of seizure and tracking procedures, as well as strengthening international cooperation in this field, in order to achieve efficiency and fairness in the enforcement system in the digital age.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع التنفيذ الجبري على الأموال الرقمية في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي والتطور المتسارع في تقنيات التكنولوجيا المالية، وما نتج عنه من ظهور أنماط جديدة من الأموال، وعلى رأسها العملات الرقمية والأصول الافتراضية، التي تخرج في طبيعتها عن الإطار التقليدي للأموال المادية. وقد أثارت هذه التحولات تساؤلات قانونية جوهرية حول مدى قابلية هذه الأموال لإجراءات التنفيذ الجبري، وحدود انطباق القواعد التقليدية عليها.

ويهدف البحث إلى تحليل الطبيعة القانونية للأموال الرقمية، وبيان ما إذا كانت تُعد مالًا بالمعنى القانوني الذي يصلح لأن يكون محلًا للتنفيذ الجبري، فضلًا عن دراسة مدى كفاية القواعد التقليدية للتنفيذ في استيعاب هذه الصور المستحدثة، أو الحاجة إلى تطوير إطار قانوني خاص يتلاءم مع خصائصها التقنية.

وتوصل البحث إلى أن الأموال الرقمية، رغم طبيعتها غير المادية وارتباطها ببيئة تقنية معقدة، تتمتع بقيمة اقتصادية معتبرة، بما يؤهلها – من حيث المبدأ – لأن تُعد مالًا صالحًا لأن يكون محلًا للتنفيذ الجبري، إلا أن ذلك يظل مشروطًا بإمكانية السيطرة الفعلية أو التقنية عليها، نظرًا لاعتمادها على المفاتيح الرقمية كوسيلة وحيدة للوصول والتصرف, وانتهى البحث إلى ضرورة تطوير الإطار النظامي للتنفيذ الجبري بما يتلاءم مع طبيعة الأموال الرقمية، من خلال إدخال نصوص

المجلد التاسع – العدد الثاني والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2026م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

نظامية صريحة تنظم آليات التنفيذ عليها، وتبني وسائل تقنية حديثة لتعزيز فعالية إجراءات الحجز والتتبع، فضلًا عن تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، بما يحقق كفاءة وعدالة منظومة التنفيذ في العصر الرقمي.

How to Cite This Article

النجار، ف. ب. و.، وجان، ع. م. ي. (2026). التنفيذ الجبري على الأموال الرقمية: دراسة تحليلية وفق نظام التنفيذ السعودي. *المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)*، 9(92)، (834 -863).

(Individual DOI)

رابط الأرشفة الدولية المباشر والمخصص لبحثكم: https://doi.org/10.36571/ajsp.92.29

AJSP | Vol. 9 | Issue 92 | DOI: https://doi.org/10.36571/ajsp.92 AJSP ORCID: https://orcid.org/0009-0005-8048-2082

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في طبيعة المال والثروة، حيث لم يعد المال قاصرًا على شكله التقليدي المادي، بل أصبح يأخذ صورًا رقمية غير ملموسة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وعلى رأسها تقنيات التشفير وسلاسل الكتل وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل المفاهيم القانونية التقليدية، خاصة فيما يتعلق بطبيعة المال، وطرق تداوله، وإمكانية إخضاعه لإجراءات التنفيذ الجبري (1).

وقد أفرز هذا التطور ظهور ما يُعرف بالأموال الرقمية، والتي تُعد تمثيلًا رقميًا للقيمة يتم تداوله إلكترونيًا دون الحاجة إلى وسيط مركزي، وهو ما يميزها عن النقود التقليدية التي تصدرها البنوك المركزية. وتتميز هذه الأموال بخصائص فريدة، مثل اللامركزية، وصعوبة التتبع، وإمكانية التداول عبر الحدود بسهولة، مما يجعلها تمثل تحديًا حقيقيًا أمام الأنظمة القانونية التقليدية، خاصة في مجال التنفيذ القضائي (2) كما أن الطبيعة التقنية لهذه الأموال القائمة على التشفير والأنظمة اللامركزية، أدت إلى تعقيد عمليات الرقابة القانونية، حيث لا تخضع لسلطة مركزية يمكن الرجوع إليها، مما يثير إشكاليات متعددة تتعلق بتحديد الجهة المختصة، والقانون الواجب التطبيق، وإمكانية الحجز عليها أو تتبعها. وقد أشار الفقه إلى أن هذه الخصائص تجعل من الأموال الرقمية بيئة خصبة للأنشطة غير المشروعة، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما يزيد من أهمية تنظيمها قانونيًا (3).

وتزداد أهمية هذا الموضوع في مجال التنفيذ الجبري، حيث يطرح التساؤل حول مدى إمكانية إخضاع الأموال الرقمية لإجراءات الحجز والتنفيذ، في ظل عدم وجود تنظيم قانوني واضح في كثير من التشريعات. فالأموال الرقمية لا توجد في شكل مادي يمكن ضبطه، بل تكون مخزنة في محافظ إلكترونية محمية بمفاتيح تشفير، وهو ما يجعل الوصول إليها أو السيطرة عليها أمرًا بالغ التعقيد من الناحية العملية والقانونية (4).

(1) أحمد حمدي أحمد حسن، قانونية العملات الرقمية المشفرة "بيتكوين" في ظل التشريعات العربية والدولية، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 114، العدد 551، 2023، ص 335 وما بعدها.

(2) محمود رضا، العملات الرقمية وتجريم استخدامها قانونيًا، بوابة الأهرام، 2025.

(3) يوسف خليل إبراهيم، إياد الرفاعي، العملات الرقمية والتحقيقات المالية في عصر الكريبتو، مجلة الباحث العربي، مجلد 3، عدد1، 2022، ص 6.

(4) على فضالة موسى، الطبيعة القانونية للعملات الرقمية الافتراضية، مجلة جامعة الإمام جعفر الصادق للدراسات القانونية.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ومن ناحية أخرى، فإن الاتجاه العالمي نحو الرقمنة، وتزايد الاعتماد على العملات الرقمية في المعاملات التجارية والاستثمارية، يفرض على الأنظمة القانونية ضرورة مواكبة هذا التطور من خلال وضع إطار قانوني واضح ينظم التعامل بهذه الأموال، ويحدد طبيعتها القانونية، ويبين كيفية إخضاعها للتنفيذ الجبري، بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق المالية للأفراد وضمان استقرار المعاملات (5).

ولا يقتصر التحدي على الجوانب القانونية فحسب، بل يمتد إلى الجوانب التقنية، حيث تتطلب عملية تتبع الأموال الرقمية وفهم آليات عملها معرفة دقيقة بتقنيات البلوك تشين والعقود الذكية، وهو ما يستدعي تعاونًا بين القانونيين والخبراء التقنيين لوضع حلول فعالة لمشكلة التنفيذ على هذه الأموال.

وبناءً على ما تقدم، تتجلى أهمية هذا البحث في محاولة دراسة الإشكاليات القانونية المرتبطة بالتنفيذ على الأموال الرقمية، وتحليل مدى كفاية القواعد القانونية الحالية لمواجهة هذه الظاهرة، واقتراح الحلول التشريعية المناسبة التي تضمن فعالية التنفيذ الجبري في هذا المجال، مع مراعاة خصوصية هذه الأموال وطبيعتها التقنية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي في الآتي:

ما مدى إمكانية التنفيذ الجبري على الأموال الرقمية في النظام السعودي ويتفرع عن ذلك عدة تساؤلات:

1- ما المقصود بالأموال الرقمية وما طبيعتها القانونية؟

2- هل تُعد الأموال الرقمية محلًا صالحًا للتنفيذ الجبري؟

3- ما التحديات القانونية والعملية التي تواجه التنفيذ عليها؟

4- ما موقف الأنظمة المقارنة من هذه المسألة؟

أهداف الدراسة:

- تحديد الطبيعة القانونية للأموال الرقمية.
- بيان مدى قابليتها للتنفيذ الجبري.
- تحليل الإشكالات العملية التي تواجه التنفيذ عليها.
- دراسة موقف النظام السعودي من التعامل مع هذه الأموال.
- تقديم توصيات لتطوير آليات التنفيذ في البيئة الرقمية..

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعًا حديثًا يرتبط مباشرة بالتطور التكنولوجي والاقتصادي العالمي حيث أصبحت الأموال الرقمية جزءًا من الواقع المالي المعاصر كما تتجلى أهميته في:

1- بيان مدى ملائمة القواعد التنفيذية التقليدية للواقع الرقمي.

2- دعم النظام القانوني السعودي في مواجهة التحديات الحديثة.

3- الإسهام في تطوير الفكر القانوني حول مفهوم المال القابل للتنفيذ.

4- معالجة فجوة تنظيمية في مجال لا يزال في طور التشكل.

(5) حسن، محمود عفيفي عفيفي "النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية." مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 34، العدد 38، 2022، ص 337 وما بعدها.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

- المنهج الوصفي: لعرض طبيعة الأموال الرقمية وخصائصها.
- المنهج التحليلي: لتحليل النصوص القانونية والفقهية المتعلقة بالتنفيذ.
- المنهج المقارن: لمقارنة موقف النظام السعودي بالقوانين الأخرى.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على دراسة التنفيذ الجبري على الأموال الرقمية دون التطرق إلى الجوانب الجنائية أو الضريبية إلا في حدود الضرورة.
- **الحدود المكانية:** يركز البحث على النظام القانوني في المملكة العربية السعودية مع الاستعانة ببعض النظم المقارنة.
- **الحدود الزمانية:** يغطي البحث التطورات الحديثة في مجال الأصول الرقمية حتى عام 2026.

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات العربية ذات الطابع القانوني:

اتجهت بعض الدراسات العربية إلى بحث الطبيعة القانونية للعملات والأموال الرقمية، حيث ركزت على بيان مدى اعتبارها مالًا من عدمه، وإمكانية إخضاعها للقواعد التقليدية في القانون المدني والتنفيذ الجبري.

فقد تناولت دراسة حنان عبد الكريم محمد حسن موضوع العملات الرقمية من زاوية النظام الاقتصادي، وخلصت إلى أن هذه العملات تمثل تحولًا جذريًا في مفهوم النقود، إلا أنها تثير إشكالات تتعلق بالاستقرار القانوني وإمكانية التنظيم (حسن، حنان عبد الكريم محمد. "العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي ".مجلة الشريعة والقانون، 2023م.

كما تناول محمود عفيفي عفيفي حسن أثر النقود الرقمية على الحياة الاقتصادية، مشيرًا إلى أن هذه النقود أصبحت تمثل واقعًا اقتصاديًا لا يمكن تجاهله، لكنها في الوقت ذاته تطرح تحديات كبيرة أمام الأنظمة القانونية التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالرقابة والتنفيذ (حسن، محمود عفيفي عفيفي. "النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية ".مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 34، العدد 38، 2022م.

ثانيًا: الدراسات الفقهية:

ومن أبرز هذه الدراسات دراسة محمد عبد الله القريشي التي تناولت حكم التعامل بالعملات الرقمية، وخلصت إلى وجود اختلاف فقهي حول مشروعيتها، مع الميل إلى التوقف في الحكم لعدم استقرار طبيعتها المالية (القريشي، محمد عبد الله. "حكم التعامل بالعملات الرقمية في الفقه الإسلامي "مجلة الدراسات الشرعية، 2020.

هذه الدراسات الفقهية ركزت على التأصيل الشرعي، لكنها لم تتناول الأثر الإجرائي لهذه العملات، خاصة في مجال التنفيذ الجبري، وهو ما يجعلها غير كافية وحدها لبناء تصور قانوني شامل.

ثالثًا: الدراسات على المستوى المحلي:

على المستوى المحلي السعودي، توجد بعض الدراسات التي تناولت التطور في نظام التنفيذ أو البيئة القانونية العامة، مثل دراسة عبد الله بن محمد الجربوع حول نظام التنفيذ السعودي، والتي أوضحت تطور آليات التنفيذ ودور قاضي التنفيذ في تعزيز الفعالية الإجرائية، الجربوع، عبد الله بن محمد" نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا" مكتبة الرشد، الرياض، 2019م، كما تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن النظام السعودي في إطار نظام التنفيذ يتمتع بمرونة إجرائية، لكنه لم يتناول بعد بشكل صريح مسألة

الأموال الرقمية، ورغم قوة النظام السعودي في مجال التنفيذ، إلا أن الدراسات تشير إلى وجود فراغ تشريعي فيما يتعلق بالأموال الرقمية، وهو ما يدعم أهمية هذا البحث.

الفجوة البحثية (أهم جزء في الدراسات السابقة):

من خلال تحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

- وجود دراسات قانونية تناولت العملات الرقمية من حيث الطبيعة القانونية فقط .
- وجود دراسات فقهية ركزت على الحكم الشرعي دون الجانب التنفيذي .
- وجود دراسات دولية تناولت التنظيم التقني دون التطبيق القضائي .
- وجود دراسات سعودية تناولت التنفيذ الجبري لكن دون ربطه بالأموال الرقمية .

وبناءً عليه فإن الفجوة البحثية تتمثل في: غياب دراسة متكاملة تربط بين التنفيذ الجبري كنظام إجرائي وبينالأموال الرقمية كأصل مالي حديث في إطار تطبيقي تحليلي، خاصة في ضوء النظام السعودي والتطورات التقنية الحديثة.

أدبيات الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة إلى تمهيد يضم مطلبين، وفصلين رئيسيين يتفرع من الفصل الأول مبحثين بينما يتفرع من الفصل الثاني مبحثين، ثم خاتمة وفهارس، وقد جرى ترتيب محتويات البحث على النحو الآتي:

التمهيد: الإطار القانوني والفقهي للأموال الرقمية والتنفيذ الجبري، وفيه مطلبين:

المطلب الأول: ماهية الأموال الرقمية والتكييف الفقهي والقانوني لها.

يُعد تحديد ماهية الأموال الرقمية الخطوة الأولى والأساسية لفهم طبيعتها القانونية، ومن ثم بيان مدى خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني، خاصة فيما يتعلق بإمكانية التنفيذ الجبري عليها. ذلك أن التكييف القانوني لأي ظاهرة مستحدثة يُعد الأساس الذي تُبنى عليه الأحكام القانونية اللاحقة، إذ لا يمكن تطبيق قواعد التنفيذ الجبري دون تحديد ما إذا كانت هذه الأموال تدخل ضمن مفهوم "المال" بالمعنى القانوني من عدمه (6).

وقد أثار ظهور الأموال الرقمية جدلًا واسعًا في الفقه القانوني، نظرًا لكونها لا تتخذ شكلًا ماديًا ملموسًا، بل تقوم على وجود إلكتروني مجرد، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى انطباق المفهوم التقليدي للمال عليها، والذي يقوم أساسًا على القابلية للتملك، وإمكانية التعامل، وقابلية التقدير المالي(7) كما أن هذا الجدل لا يقتصر على الفقه القانوني فحسب، بل يمتد إلى الفقه الإسلامي، الذي يقوم بدوره على معايير دقيقة في تحديد مفهوم المال، حيث يشترط أن يكون الشيء ذا قيمة معتبرة شرعًا، وقابلًا للانتفاع به انتفاعًا مشروعًا، وهو ما أثار خلافًا حول مدى اعتبار الأموال الرقمية مالًا متقومًا (8).

ومن ثم، يقتضي الأمر تناول ماهية الأموال الرقمية من خلال بيان مفهومها، وخصائصها، وطبيعتها القانونية، ثم عرض التكييف الفقهي لها، وهو ما سيتم بيانه تفصيلًا في الفروع التالية.

الفرع الأول: مفهوم الأموال الرقمية:

تُعرف الأموال الرقمية بأنها تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله إلكترونيًا، ويُستخدم كوسيلة للدفع أو الادخار أو الاستثمار، دون أن يكون له وجود مادي ملموس. ويشمل هذا المفهوم العملات الرقمية المشفرة مثل "البيتكوين"، وكذلك الأصول الرقمية الأخرى التي تحمل

(6) السنهوري، عبد الرزاق أحمد الوسيط في شرح القانون المدني الجديد – نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 9.

(7) زكي، محمود جمال الدين. نظرية الالتزام في القانون المدني المصري. دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 45..

(8) الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر، دمشق، 2011، ج4، ص 287.

قيمة مالية (9) وقد عرّفها بعض الفقه بأنها "وحدات رقمية يتم إنشاؤها وتداولها عبر شبكة الإنترنت باستخدام تقنيات التشفير، ولا تخضع لرقابة سلطة مركزية"، وهو تعريف يبرز الطبيعة التقنية واللامركزية لهذه الأموال(10).كما تُعرف أيضًا بأنها "أصول غير مادية مخزنة إلكترونيًا، يمكن نقل ملكيتها من شخص إلى آخر دون الحاجة إلى وسيط تقليدي"، وهو ما يميزها عن النقود التقليدية التي تعتمد على البنوك والمؤسسات المالية(11).

ومن خلال هذه التعريفات، يتضح للباحث أن الأموال الرقمية تتميز بكونها غير مادية، وقابلة للتداول، وتحمل قيمة مالية، وهو ما يقربها من مفهوم المال في القانون، وإن كانت تختلف عنه في الوسيط والشكل.

أولًا: التعريف الاصطلاحي والتقني للأموال الرقمية:

تُعرف الأموال الرقمية في الاصطلاح القانوني: بأنها كل قيمة مالية تُخزن أو تُنقل أو تُتداول في صورة رقمية عبر وسائط إلكترونية، بحيث تكون قابلة للتملك والتصرف فيها، وقابلة للتقدير المالي، بصرف النظر عن وجودها المادي. ويُستفاد من هذا التعريف أن معيار اعتبار الشيء مالًا لا يتوقف على ماديته، بل على قابليته للتداول وإشباع حاجات الأفراد، وهو ما يتفق مع المفهوم الحديث للمال في الفقه القانوني (12) .

أما من الناحية التقنية، فتُعرف الأموال الرقمية بأنها تمثيل رقمي للقيمة يتم إنشاؤه وتخزينه وتداوله باستخدام أنظمة إلكترونية تعتمد في الغالب على تقنيات التشفير، مثل تقنية سلسلة الكتل(Blockchain) ، بما يسمح بإجراء معاملات مالية دون الحاجة إلى وسيط مركزي (13) .

كما عرّفها فريق العمل المالي الدولي(FATF) بأنها "تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله أو تحويله رقميًا، ويمكن استخدامه لأغراض الدفع أو الاستثمار"، وهو تعريف يعكس الطبيعة الوظيفية لهذه الأموال باعتبارها وسيلة تعامل مالي(،14)، ومن ثم، يتضح أن الأموال الرقمية تمثل مفهومًا واسعًا يشمل كافة القيم الرقمية التي تتمتع بصفة مالية، سواء كانت عملات مشفرة أو رموزًا رقمية أو غيرها من الأصول الافتراضية.

ثانيًا: التفرقة بين الأموال الرقمية وغيرها من المفاهيم المشابهة:

1- التفرقة بين الأموال الرقمية والنقود الإلكترونية:

تُعد النقود الإلكترونية صورة من صور الأموال الرقمية، إلا أنها تختلف عنها من حيث المصدر والتنظيم، إذ تُصدر النقود الإلكترونية عادة عن جهات مركزية مرخص لها، مثل البنوك أو المؤسسات المالية، وتكون مرتبطة بعملة رسمية، في حين أن الأموال الرقمية – خاصة العملات المشفرة – لا تصدر عن جهة مركزية، ولا ترتبط بعملة تقليدية(15).كما أن النقود الإلكترونية تخضع لرقابة الجهات التنظيمية، وتتمتع بقبول قانوني أوسع، بخلاف الأموال الرقمية التي لا تزال محل جدل من حيث الاعتراف القانوني.

(1) حسن، أحمد حمدي أحمد. "قانونية العملات الرقمية المشفرة (بيتكوين) في ظل التشريعات العربية والدولية." مجلة مصر المعاصرة، 2023، ص 338.

(2) إبراهيم، يوسف خليل، والرفاعي، إياد."العملات الرقمية والتحقيقات المالية في عصر الكريبتو." مجلة الباحث العربي، 2022، ص 3.

(11) حسن، حنان عبد الكريم محمد. "العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي." مجلة الشريعة والقانون، 2023، ص 646.

(4) السنهوري، عبد الرزاق أحمد .الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام .دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 11.

(13) European Central Bank. Virtual Currency Schemes. 2012, p. 6.

(14)Financial Action Task Force (FATF). Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets. 2019, p. 15.

(15) عبد العال، محمد .النقود الإلكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 75.

2- التفرقة بين الأموال الرقمية والأصول الافتراضية:

الأصول الافتراضية تُعد مفهومًا أوسع من الأموال الرقمية، إذ تشمل كل تمثيل رقمي للقيمة يمكن تداوله، سواء كان له وظيفة نقدية أم لا، مثل الرموز الرقمية (Tokens) التي تمثل حقوقًا أو خدمات، في حين أن الأموال الرقمية تُركز بشكل أساسي على الوظيفة المالية(16) ، وبالتالي، يمكن القول إن العلاقة بينهما هي علاقة عموم وخصوص، حيث تُعد الأموال الرقمية أحد أنواع الأصول الافتراضية.

ثالثاً: نشأة العملات الرقمية وتطورها:

يرجع ظهور العملات الرقمية إلى التطورات التكنولوجية في أواخر القرن العشرين، إلا أن الانطلاقة الحقيقية كانت في عام 2008، مع نشر الورقة البحثية التي قدمها شخص أو مجموعة تحت اسم مستعار "ساتوشيناكاموتو"، والتي قدمت مفهوم "البيتكوين" كعملة رقمية لا مركزية تعتمد على تقنية البلوك تشين(17).ومنذ ذلك الحين، شهدت العملات الرقمية تطورًا كبيرًا، حيث ظهرت آلاف العملات الأخرى، مثل الإيثيريوم، والتي أضافت مفهوم العقود الذكية، مما وسّع من نطاق استخدام هذه الأموال لتشمل مجالات متعددة، مثل التمويل اللامركزي.(DeFi) كما أدى هذا التطور إلى دخول المؤسسات المالية الكبرى إلى هذا المجال، مما عزز من انتشار الأموال الرقمية وزاد من أهميتها الاقتصادية.

رابعًا: صور الأموال الرقمية:

تتنوع صور الأموال الرقمية وفقًا لطبيعتها ووظيفتها، ويمكن إجمالها في ثلاثة أنواع رئيسية:

1- العملات الرقمية (Cryptocurrencies):

وهي عملات تُستخدم كوسيلة للدفع والتبادل، مثل البيتكوين، وتتميز باللامركزية واعتمادها على التشفير.

2- الرموز الرقمية (Tokens):

وهي وحدات رقمية تمثل حقوقًا معينة، مثل حق الانتفاع بخدمة أو حصة في مشروع، وقد تكون قابلة للتداول في الأسواق الرقمية.

3- الأصول الرقمية:(Digital Assets)

وهي تشمل كل ما له قيمة رقمية، مثل الأصول المرتبطة بالعقود الذكية أو الملكيات الرقمية.

خامسًا: خصائص الأموال الرقمية (الخصائص التقنية والاقتصادية وأثرها على التنفيذ الجبري) :

تُعد خصائص الأموال الرقمية العامل الحاسم في تمييزها عن الأموال التقليدية، وهي التي تُشكل في ذات الوقت مصدر قوتها الاقتصادية، ومصدر الإشكاليات القانونية المرتبطة بها، خاصة في مجال التنفيذ الجبري. إذ أن فهم هذه الخصائص لا يُعد مجرد دراسة وصفية، بل يمثل مدخلًا ضروريًا لتحديد مدى إمكانية إخضاع هذه الأموال لإجراءات الحجز والتنفيذ، ومدى كفاية القواعد القانونية التقليدية لاستيعابها(18). تتميز الأموال الرقمية بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الأموال التقليدية، ومن أبرز هذه الخصائص اللامركزية، حيث لا تخضع لسلطة إصدار مركزية، بل يتم إنشاؤها وتداولها عبر شبكات موزعة، وهو ما يحد من قدرة الدول على السيطرة عليها كما تتسم هذه الأموال بدرجة عالية من السرية، حيث تعتمد على تقنيات التشفير التي تُخفي هوية المتعاملين، مما يصعّب

(16) Financial Action Task Force (FATF). Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets. 2019, p. 16.

(17) Nakamoto, Satoshi. Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System. 2008.

(1) حسن، محمود عفيفي عفيفي. "النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية." مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 34، العدد 38، 2022، ص 352.

عملية تتبعها، ويثير مخاوف قانونية تتعلق باستخدامها في أنشطة غير مشروعة(19). إلى جانب ذلك، فإنها تتميز بسهولة التداول عبر الحدود دون قيود جغرافية، مما يجعلها وسيلة فعالة في المعاملات الدولية، لكنه في الوقت ذاته يثير إشكاليات تتعلق بتنازع القوانين والاختصاص القضائي.و تتسم بالتقلب الشديد في القيمة، حيث تخضع لقوى العرض والطلب دون وجود جهة تنظيمية تضبط قيمتها، وهو ما يزيد من المخاطر المرتبطة بها.

1- اللامركزية وعدم الخضوع لجهة مركزية:

تعد اللامركزية من أبرز خصائص الأموال الرقمية، حيث لا تخضع هذه الأموال لجهة إصدار أو رقابة مركزية، بل يتم إنشاؤها وإدارتها من خلال شبكة موزعة من المستخدمين، وهو ما يميزها عن النقود التقليدية التي تصدرها البنوك المركزية. وتؤدي هذه الخاصية إلى غياب جهة يمكن مخاطبتها قانونًا لتنفيذ إجراءات الحجز أو التجميد، مما يجعل تنفيذ الأحكام القضائية أكثر تعقيدًا مقارنة بالأموال التقليدية(20) .

2- التشفير والأمان الرقمي:

تعتمد الأموال الرقمية على تقنيات التشفير المتقدمة، حيث يتم تأمين المعاملات باستخدام مفاتيح رقمية (خاصة وعامة)، وهو ما يمنحها درجة عالية من الأمان، ويمنع التلاعب أو التزوير. غير أن هذه الخاصية تُشكل عائقًا أمام التنفيذ الجبري، إذ لا يمكن الوصول إلى الأموال الرقمية أو التصرف فيها دون امتلاك المفتاح الخاص، وهو ما قد يحتفظ به المدين وحده، مما يجعل الحجز عليها نظريًا دون فعالية عملية(21) .

3- السرعة في التداول:

تتميز الأموال الرقمية بسرعة عالية في إتمام المعاملات، حيث يمكن تحويلها خلال دقائق أو حتى ثوانٍ، دون الحاجة إلى إجراءات مصرفية معقدة. وتؤدي هذه السرعة إلى إمكانية تهريب الأموال بسهولة قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ، مما يُضعف من فعالية الحجز، خاصة في غياب آليات فورية للتجميد(22) .

4- العالمية وعدم التقيد بحدود جغرافية:

تعد الأموال الرقمية عابرة للحدود بطبيعتها، حيث يمكن تداولها بين أي طرفين في العالم دون قيود جغرافية أو تنظيمية تُذكر. وتُثير هذه الخاصية إشكاليات تتعلق بالاختصاص القضائي، إذ يصعب تحديد مكان المال أو الدولة المختصة بالتنفيذ، خاصة إذا كانت المحافظ الرقمية موزعة على خوادم في دول مختلفة(23) .

5- صعوبة التتبع النسبي:

رغم أن معاملات الأموال الرقمية تُسجل على شبكة البلوك تشين بشكل شفاف، إلا أن هوية المتعاملين تظل في الغالب مجهولة أو مستعارة، وهو ما يُعرف بـ "الهوية المستعارة.(Pseudonymity) " وتُشكل هذه الخاصية عائقًا أمام تحديد أموال المدين، مما يُصعب من إجراءات الحجز، خاصة إذا لم يتم ربط المحفظة الرقمية بشخص معين.

(19) القريشي، محمد عبد الله. "حكم التعامل بالعملات الرقمية في الفقه الإسلامي." مجلة الدراسات الشرعية، 2022، ص 115.

(20) De Filippi, Primavera, and Samer Hassan. Blockchain Technology as a Regulatory Technology. 2018.p.65.

(21) Antonopoulos, Andreas M. Mastering Bitcoin. 2017, p. 92.

(22) Financial Action Task Force (FATF). Virtual Assets Guidance. 2019, p. 23.

(23) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Taxing Virtual Currencies. 2020, p. 20.

6- التقلب السعري:

تتسم الأموال الرقمية خاصة العملات المشفرة بتقلبات سعرية حادة، نتيجة اعتمادها على العرض والطلب دون وجود جهة تنظيمية تضبط قيمتها. ويؤثر هذا التقلب على عملية التنفيذ، حيث قد تتغير قيمة المال محل الحجز بشكل كبير خلال فترة قصيرة، مما يثير إشكاليات في تقدير الدين واستيفائه.

وعن أثر هذه الخصائص على الحجز والتنفيذ:يتضح من العرض السابق أن خصائص الأموال الرقمية تُشكل تحديًا حقيقيًا أمام قواعد التنفيذ الجبري التقليدية، إذ أن هذه القواعد تقوم على افتراض إمكانية تحديد المال، وضبطه، والسيطرة عليه، وهي افتراضات لا تتحقق بسهولة في حالة الأموال الرقمية<فاللامركزية تُضعف من إمكانية مخاطبة جهة لتنفيذ الحجز، والتشفير يمنع الوصول الفعلي إلى المال، والسرعة في التداول تُسهل تهريبه، والعالمية تُعقد الاختصاص القضائي، وصعوبة التتبع تعوق تحديد المال، بينما يُضيف التقلب السعري عنصرًا من عدم الاستقرار(24).

ومن ثم، فإن إخضاع الأموال الرقمية للتنفيذ الجبري يقتضي تطوير القواعد القانونية، بما يسمح بابتكار وسائل جديدة، مثل الحجز على المفاتيح الخاصة، أو إلزام المدين بالإفصاح عنها، أو التعاون مع منصات التداول.

سادسًا: الطبيعة القانونية للأموال الرقمية:

اختلف الفقه القانوني في تحديد الطبيعة القانونية للأموال الرقمية، حيث ذهب اتجاه إلى اعتبارها نقودًا، استنادًا إلى استخدامها كوسيلة للدفع والتبادل، غير أن هذا الرأي تعرض لانتقادات، نظرًا لعدم صدورها عن جهة رسمية، وعدم تمتعها بصفة الإلزام القانوني. كما يُعد تحديد الطبيعة القانونية للأموال الرقمية من أكثر المسائل إثارة للجدل في الفقه القانوني المعاصر، نظرًا لحداثة هذه الظاهرة وتداخل أبعادها التقنية والاقتصادية. ولا تقتصر أهمية هذا التحديد على الجانب النظري، بل تمتد إلى آثار عملية بالغة الأهمية، وعلى رأسها مدى خضوع هذه الأموال لقواعد التنفيذ الجبري، إذ يختلف نطاق التنفيذ وإجراءاته تبعًا لطبيعة المال محل التنفيذ.

واستقر الفقه التقليدي على التفرقة بين الأموال المادية (الأشياء الملموسة) والأموال المعنوية (الحقوق غير المادية)، وقد أثار تطبيق هذا التقسيم على الأموال الرقمية إشكالية واضحة، نظرًا لعدم تمتعها بوجود مادي محسوس. وفي هذا السياق، ذهب غالب الفقه إلى اعتبار الأموال الرقمية من قبيل الأموال المعنوية، لكونها لا تُدرك بالحواس، وإنما تقوم على وجود إلكتروني مجرد، مع احتفاظها بقيمة مالية حقيقية (25)غير أن هذا التكييف لا ينفي خضوعها لقواعد الأموال، إذ أن معيار المال في القانون الحديث لم يعد مقصورًا على المادية، بل يمتد ليشمل كل ما له قيمة مالية وقابل للتداول.

في حين ذهب اتجاه آخر إلى اعتبارها حقوقًا شخصية، لكونها تمثل علاقة قانونية بين أطراف في شبكة رقمية، خاصة عند التعامل من خلال منصات تداول مركزية (26) .والراجح أن طبيعتها تختلف بحسب صورتها، فقد تكون منقولًا معنويًا في حالة الحيازة المباشرة (محافظ خاصة) ، وقد تقترب من الحق الشخصي عند وجود وسيط (منصات).

سابعًا: الاتجاهات القانونية في تكييف الأموال الرقمية:

- **اتجاه اعتبارها نقودًا:** يرى هذا الاتجاه أن العملات الرقمية تُعد نقودًا، نظرًا لاستخدامها كوسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ووحدة حساب، وهي الوظائف التقليدية للنقود. غير أن هذا الاتجاه تعرض لانتقادات، أهمها أن هذه العملات لا تصدر عن سلطة نقدية، ولا تتمتع بالإلزام القانوني، وهو ما يخرجها عن المفهوم القانوني للنقود.

(24) آل الشيخ، محمد بن عبد الرحمن .التنفيذ الجبري في النظام السعودي,2020م، ص 90.

(25) حسن، حنان عبد الكريم محمد. "العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي." مجلة الشريعة والقانون، 2023، ص 652.

(26) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Taxing Virtual Currencies. 2020, p. 22.

- **اتجاه اعتبارها أصولًا مالية:** يرى هذا الاتجاه أن الأموال الرقمية تُعد أصولًا مالية، نظرًا لكونها تمثل قيمة استثمارية، وتُتداول في الأسواق، وتخضع لقوى العرض والطل، ويُعد هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات قبولًا، نظرًا لمرونته وقدرته على استيعاب الطبيعة الاقتصادية لهذه الأموال.
- **اتجاه اعتبارها حقوقًا رقمية:** يذهب اتجاه ثالث إلى اعتبار الأموال الرقمية مجرد حقوق رقمية، أي بيانات إلكترونية تمثل قيمة، دون أن ترقى إلى مرتبة المال التقليدي، وهو اتجاه يميل إلى الطابع التقني أكثر من القانوني. غير أن هذا الاتجاه يُضعف من الحماية القانونية، ولا يتناسب مع الواقع العملي الذي يشهد تداول هذه الأموال كقيمة مالية حقيقية.

موقف النظام السعودي: لم ينص النظام السعودي صراحة على تكييف الأموال الرقمية، إلا أنه تعامل معها بحذر، حيث حذرت الجهات الرسمية من التعامل بها دون ترخيص، مع عدم الاعتراف بها كعملة قانونية(27) ومع ذلك، فإن نظام التنفيذ السعودي يتسم بالمرونة، حيث يجيز التنفيذ على كافة الحقوق المالية، وهو ما قد يسمح – من الناحية النظرية – بإدخال الأموال الرقمية ضمن نطاق التنفيذ (28).

الفرع الثاني: التكييف الفقهي والقانوني للأموال الرقمية:

يثير موضوع الأموال الرقمية في الفقه الإسلامي إشكاليات عميقة، تتعلق بمدى اعتبارها مالًا متقومًا، وجواز التعامل بها، وما يترتب على ذلك من آثار، خاصة في مجال الضمان والتنفيذ. وتنبع هذه الإشكاليات من حداثة الظاهرة، وتداخل عناصرها التقنية مع المفاهيم الفقهية التقليدية، الأمر الذي يستلزم إعادة قراءة القواعد الفقهية في ضوء المستجدات المعاصرة.

أولاً: تعريف المال في الفقه الإسلامي:

اختلف الفقهاء في تعريف المال، إلا أنهم اتفقوا في الجملة على أنه ما يُمكن حيازته والانتفاع به على وجهٍ معتاد. فقد عرّفه الحنفية بأنه "ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة"، في حين عرّفه الجمهور بأنه "كل ما له قيمة بين الناس ويجوز الانتفاع به شرعًا"(29) .

ويُستفاد من هذه التعريفات أن المال في الفقه الإسلامي لا يُشترط فيه أن يكون ماديًا، بل يكفي أن يكون ذا قيمة ومنفعة، وهو ما يفتح المجال لإدخال صور مستحدثة ضمن مفهوم المال.

ثانيًا: شروط المال المتقوم:

استقر الفقه الإسلامي على مجموعة من الشروط التي يلزم توافرها في الشيء حتى يُعد مالًا متقومًا (30)، أي مالًا معتبرًا شرعًا يُعتد به في المعاملات، ويترتب عليه الأثر القانوني من حيث الملكية والتصرف، وكذلك إمكانية إخضاعه للتنفيذ الجبري. ولا يُقصد بهذه الشروط مجرد التوصيف النظري، بل تمثل معيارًا دقيقًا لتحديد ما يدخل في نطاق الحماية القانونية والشرعية من أموال، ومن أبرز هذه الشروط ما يلي:

1- أن يكون للشيء قيمة معتبرة بين الناس: بمعنى أن يكون محل رغبة وقابلًا للتعامل، بحيث يُنظر إليه في العرف على أنه ذو نفع اقتصادي يمكن تقديره، وهو ما يُعد أساسًا في إضفاء وصف المال عليه. فالعبرة في ذلك ليست بالمادية، بل بالقيمة الاقتصادية التي يقرّها التعامل بين الأفراد.

---

(3) البنك المركزي السعودي (ساما)، بيان حول العملات الرقمية، 2018.

(4) نظام التنفيذ السعودي، المادة (21).

(29) الكاساني، علاء الدين, بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، ج5، ص 138.

(1) الزحيلي، وهبة .الفقه الإسلامي وأدلته .دار الفكر، دمشق، 2011، ج4، ص 289.

2- أن يكون مباح الانتفاع به شرعًا: فلا يُعد مالًا متقومًا ما كان محرمًا في ذاته أو في استعماله، إذ إن الشريعة لا تعترف بالقيمة المالية للأشياء المحرمة، ولو كانت محل تداول فعلي بين الناس.

3- أن يكون قابلاً للحيازة والسيطرة: وهو شرط جوهري يُقصد به إمكانية وضع اليد على المال والتحكم فيه بصورة فعلية أو حكمية، بما يسمح بحيازته والانتفاع به والتصرف فيه. ولا يُشترط في ذلك الحيازة المادية فقط، بل يكفي تحقق السيطرة القانونية أو التقنية التي تمكن صاحب الحق من التصرف فيه.

4- أن يكون معلومًا غير مجهول: بحيث يكون محددًا تحديدًا كافيًا يمنع النزاع، سواء من حيث طبيعته أو مقداره أو صفاته، إذ إن الجهالة تُعد مانعًا من الاعتداد بالمال في المعاملات.

ثالثًا: مدى انطباق شروط المال على الأموال الرقمية:

يثور التساؤل حول مدى توافر شروط المال المتقوم في الأموال الرقمية، وهو ما أثار خلافًا فقهيًا معاصرًا.

فمن حيث القيمة (31)، لا شك أن الأموال الرقمية تُتداول بقيم مالية معتبرة، ويقبلها عدد كبير من الناس كوسيلة للتبادل أو الاستثمار، مما يحقق شرط القيمة.

أما من حيث الإباحة (32)، فقد ثار الجدل حول مدى مشروعيتها، خاصة في ظل ما يحيط بها من مخاطر وتقلبات، وهو ما أدى إلى اختلاف الفقهاء في حكمها.

وفيما يتعلق بالحيازة، فإن الأموال الرقمية تُحاز من خلال السيطرة على المفاتيح الخاصة، وهو ما يُعد شكلًا حديثًا من الحيازة، وإن كان غير ماديأما من حيث العلم، فإن تقلباتها الشديدة وغموض بعض جوانبها التقنية قد يثير شبهة الغرر، وهو ما استند إليه القائلون بالتحريم.

رابعاً: اتجاهات الفقه الإسلامي المعاصر:

1- اتجاه الإباحة: يرى هذا الاتجاه جواز التعامل بالأموال الرقمية، باعتبارها مالًا متقومًا، متى تحققت فيها شروط المال، وأن الأصل في المعاملات الإباحة، ما لم يرد نص بالتحريم. ويستند هذا الاتجاه إلى أن العبرة بالقيمة والقبول العام، وليس بالشكل أو المصدر.

2- اتجاه التحريم: يرى هذا الاتجاه عدم جواز التعامل بالأموال الرقمية، استنادًا إلى ما يحيط بها من غرر وجهالة، وتقلبات حادة، واحتمال استخدامها في أنشطة غير مشروعة. كما يستند إلى عدم صدورها عن جهة معترف بها، مما يُضعف الثقة فيها.

خامسًا: التكييف الفقهي للأموال الرقمية:

اختلف الفقهاء في تكييف الأموال الرقمية، ويمكن إجمال الاتجاهات في الآتي:

1- **اعتبارها نقدًا:** يرى بعض الفقه أنها تُعد نقودًا، نظرًا لاستخدامها في التبادل، إلا أن هذا الرأي محل نظر لعدم استقرارها وعدم صدورها عن جهة معتبرة.

2- **اعتبارها سلعة:** يذهب اتجاه إلى اعتبارها سلعة، تخضع لقواعد البيع والشراء، وهو ما يسمح بالتعامل بها كأصل استثماري.

3- **اعتبارها حقًا ماليًا:** يرى اتجاه ثالث أنها حق مالي معنوي، وهو الأقرب، نظرًا لمرونته وقدرته على استيعاب طبيعتها.

4- **قرارات فقهية معاصرة (المجامع الفقهية)** أصدرت بعض المجامع الفقهية آراءً متباينة بشأن الأموال الرقمية (33):

(2) القرة داغي، علي محيي الدين "العملات الإلكترونية في الفقه الإسلامي" مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 2020، ص 60.

(3) القريشي، محمد عبد الله. "حكم التعامل بالعملات الرقمية." مجلة الدراسات الشرعية، 2022، ص 120.

(33) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات بشأن العملات الرقمية 2020.

- بعض الهيئات حذرت من التعامل بها لعدم وضوحها .
- وأخرى أجازت التعامل بها بشروط، أهمها انتفاء الغرر والضرر.
- كما أصدرت بعض دور الإفتاء فتاوى متباينة، مما يعكس استمرار الجدل حولها.

سادسًا: أثر التكييف الفقهي على التنفيذ الجبري:

يترتب على التكييف الفقهي للأموال الرقمية آثار مهمة في مجال التنفيذ الجبري، إذ أن اعتبارها مالًا متقومًا يجيز الحجز عليها والتنفيذ بها، في حين أن القول بعدم مشروعيتها قد يُعيق ذلك. فإذا اعتُبرت مالًا مشروعًا، جاز التنفيذ عليها باعتبارها من أموال المدين، أما إذا اعتُبرت غير مشروعة، فقد يُثار جدل حول جواز التنفيذ عليها أو التصرف فيها.

سابعاً: التكييف القانوني للأموال الرقمية:

يمثل التكييف القانوني للأموال الرقمية نقطة الانطلاق لفهم النظام القانوني الذي تخضع له هذه الأموال، إذ لا يمكن تحديد القواعد الواجبة التطبيق عليها—سواء في مجال الحماية أو التداول أو التنفيذ الجبريإلا بعد تحديد طبيعتها القانونية بدقة (34)، وتزداد أهمية هذا التكييف في ظل غياب تنظيم تشريعي صريح في العديد من الأنظمة، مما يجعل الفقه والقضاء المصدر الأساسي لتحديد هذا التكييف.

وتكمن صعوبة التكييف في أن الأموال الرقمية لا تنتمي بوضوح إلى أي من التصنيفات التقليدية للمال، فهي ليست نقودًا بالمعنى القانوني الدقيق، ولا أعيانًا مادية، وفي الوقت ذاته ليست مجرد حقوق شخصية بحتة، بل تمثل كيانًا قانونيًا مركبًا يجمع بين خصائص متعددة.

ثامنًا: معايير التكييف القانوني (35):

يعتمد التكييف القانوني للأموال الرقمية على عدة معايير، من أهمها:

1- الوظيفة الاقتصادية(وسيلة دفع – مخزن قيمة – أداة استثمار) .

2- طبيعة السيطرة) حيازة مباشرة عبر المفاتيح أو عبر وسيط) .

3- مدى الاعتراف القانوني.

4- قابلية التداول والتقويم المالي.

تاسعًا: الاتجاهات القانونية في تكييف الأموال الرقمية:

تباينت الاتجاهات الفقهية والقانونية بشأن التكييف القانوني للأموال الرقمية، نتيجة لطبيعتها المستحدثة وتجاوزها للأطر التقليدية للتقسيمات القانونية، وهو ما أكدته الدراسات الحديثة التي تناولت صعوبة إخضاعها للتصنيفات التقليدية OECD (36). فقد ذهب اتجاه إلى اعتبارها نقودًا، استنادًا إلى قيامها بوظائف النقود من حيث كونها وسيلة للتبادل ومخزنًا للقيمة، وهو ما أشار إليه تقرير البنك المركزي الأوروبي (37).

(2) السنهوري، عبد الرزاق أحمد .الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام .دار النهضة العربية، 2004، ص 27.

(35) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Taxing Virtual Currencies. 2020, p. 18.

(36) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Taxing Virtual Currencies. 2020, pp.18

(37) European Central Bank. Virtual Currency Schemes. 2012, pp. 12–15.

إلا أن هذا الاتجاه يظل محل انتقاد جوهري، لافتقاده أحد أهم عناصر النقود القانونية وهو صدورها عن سلطة نقدية معترف بها، فضلًا عن غياب الإلزام القانوني بقبولها، وتقلبها الشديد الذي ينال من استقرارها النقدي، وهو ما أكده صندوق النقد الدولي (38). وفي مقابل ذلك، ظهر اتجاه آخر يعتبرها أصولًا مالية، بالنظر إلى تداولها في الأسواق واستخدامها كأداة استثمارية تخضع لقوى العرض والطلب. (39)غير أن هذا التكييف—رغم وجاهته—لا يستوعب جميع صور الأموال الرقمية، خاصة تلك التي تُستخدم كوسيلة دفع بحتة. كما ذهب اتجاه ثالث إلى تكييفها كمنقولات معنوية، تأسيسًا على قابليتها للنقل والتداول واحتفاظها بقيمة مالية رغم عدم ماديتها، وهو ما يتفق مع الاتجاه الحديث في الفقه المدني

عاشرًا: موقف النظام السعودي:

لم يتناول النظام السعودي مسألة التكييف القانوني للأموال الرقمية بنص صريح يحدد طبيعتها أو يدرجها ضمن فئة قانونية محددة، وهو ما يعكس توجهًا تشريعيًا حذرًا إزاء هذه الظاهرة الحديثة. فقد اكتفى البنك المركزي السعودي بإصدار بيان تحذيري بشأن العملات الرقمية (40)، مؤكدًا أنها لا تُعد عملة قانونية داخل المملكة ولا تحظى بحماية رسمية، وهو ما يدل على عدم الاعتراف بها في الإطار النقدي التقليدي. ومع ذلك، فإن هذا الموقف لا يعني استبعادها من المنظومة القانونية بشكل كامل (41) قد تبنى مفهومًا واسعًا للمال، حيث نص في المادة (21) على جواز التنفيذ على جميع أموال المدين وحقوقه المالية، وهو ما يفتح المجال لإدخال الأموال الرقمية ضمن هذا النطاق متى ثبتت قيمتها الاقتصادية وإمكانية نسبتها إلى المدين. (42) وكذلك عبد العزيز بن سعد الدغيثر حيث أكد على أن نطاق المال في التنفيذ يمتد إلى كل حق مالي قابل للتقويم. ومن ثم، يمكن القول إن النظام السعودي، رغم تحفظه في الاعتراف بالأموال الرقمية كنقود، إلا أنه يتيح بشكل غير مباشر إمكانية إخضاعها للتنفيذ الجبري في إطار التفسير الموسع لمفهوم المال، وهو ما يعكس مرونة النظام وقدرته على استيعاب المستجدات، وإن ظل بحاجة إلى تدخل تشريعي صريح ينظم هذه المسألة بشكل تفصيلي.

المطلب الثاني: التنفيذ الجبري في النظام السعودي:

يُعد التنفيذ الجبري المرحلة العملية التي تُترجم فيها الحماية القضائية للحقوق إلى واقع ملموس، إذ لا يكفي صدور الحكم القضائي لإقرار الحق، بل يتعين تمكين صاحبه من اقتضائه فعليًا، وهو ما يتحقق من خلال إجراءات التنفيذ الجبري التي تُباشر تحت إشراف القضاء المختص. وفي هذا الإطار، أولى المنظم السعودي عناية خاصة بنظام التنفيذ، إدراكًا منه لأهمية ضمان فاعلية الأحكام القضائية وتحقيق العدالة الناجزة.وقد شهد نظام التنفيذ في المملكة العربية السعودية تطورًا ملحوظًا، خاصة بعد صدور نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) بتاريخ 1433/8/13هـ، والذي جاء متضمنًا قواعد حديثة تهدف إلى تسريع إجراءات التنفيذ، وتعزيز كفاءة القضاء التنفيذي، وإدخال الوسائل الإلكترونية في إجراءات التنفيذ، بما يتماشى مع التحول الرقمي الذي تشهده المملكة(43).كما اتسم النظام السعودي بمرونة واضحة في التعامل مع مختلف أنواع الأموال، حيث لم يقصر التنفيذ على الأموال المادية فحسب، بل امتد

(38) International Monetary Fund (IMF). Global Financial Stability Report. 2022, pp. 48–50.

(39) De Filippi, Primavera, and Samer Hassan. Blockchain Technology as a Regulatory Technology. 2018.

(40) البنك المركزي السعودي (ساما)، بيان التحذير من العملات الرقمية، 2018 .

(41) نظام التنفيذ السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) لسنة 1433هـ، المادة (21)

(42) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 85–90.

(43) آل الشيخ، محمد بن عبد الرحمن .التنفيذ الجبري في النظام السعودي .دار جامعة الملك سعود للنشر، 2020، ص 27.

ليشمل الحقوق المالية بمختلف صورها، وهو ما يفتح المجال – من الناحية النظرية – لإمكانية إدخال الأموال الرقمية ضمن نطاق التنفيذ، وإن كان ذلك لا يزال يثير إشكاليات عملية وقانونية.

الفرع الأول: مفهوم التنفيذ الجبري وأركانه وأساسه النظامي:

يُعد التنفيذ الجبري المرحلة الحاسمة في حماية الحقوق، إذ ينتقل فيها الحق من دائرة الاعتراف القضائي إلى دائرة الإلزام الفعلي، حيث تتدخل السلطة العامة لإجبار المدين على الوفاء بالتزامه. ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في ظل تطور المعاملات الحديثة، ومنها الأموال الرقمية، التي تفرض إعادة النظر في أدوات التنفيذ التقليدية، دون المساس بجوهر القواعد العامة للتنفيذ الجبري (44).

أولًا: مفهوم التنفيذ الجبري:

يقصد بالتنفيذ الجبري قيام السلطة العامة بإجبار المدين على تنفيذ التزامه رغمًا عنه، بناءً على سند تنفيذي صحيح، وذلك متى امتنع عن التنفيذ الاختياري. ويُعد هذا التنفيذ مظهرًا من مظاهر سيادة القانون، ووسيلة لضمان احترام الأحكام القضائية.

وفي النظام السعودي، يُفهم التنفيذ الجبري باعتباره إجراءً قضائيًا يتم تحت إشراف قاضي التنفيذ، يهدف إلى إيصال الحق إلى صاحبه باستخدام وسائل النظام والقوة العامة عند الاقتضاء (45) ويُنظر إلى التنفيذ الجبري بوصفه مظهرًا من مظاهر سيادة القانون، إذ لا يُترك للدائن أن يستوفي حقه بنفسه، وإنما يتم ذلك من خلال أجهزة الدولة المختصة، بما يضمن تحقيق العدالة وحماية النظام العام، ويحول دون انتشار الفوضى أو الاعتداء على الحقوق. ومن ثم، فإن التنفيذ الجبري لا يمثل مجرد إجراء قانوني، بل يُعد ضمانة أساسية لاحترام الأحكام القضائية وتحقيق فعاليتها (46).

ثانيًا: الطبيعة القانونية للتنفيذ الجبري:

يعد التنفيذ الجبري من أعمال القضاء، إذ يتم تحت إشراف قاضي التنفيذ، الذي يباشر سلطة قضائية مستقلة تهدف إلى حماية الحقوق وتنفيذ الأحكام. وقد اختلف الفقه حول طبيعته، فذهب اتجاه إلى اعتباره امتدادًا للخصومة القضائية، في حين يرى اتجاه آخر أنه مرحلة مستقلة، إلا أنها تظل مرتبطة بالسند التنفيذي ويتميز التنفيذ الجبري بطابع عملي واضح، إذ لا يقتصر على تقرير الحق، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيقه فعليًا، وهو ما يجعله من أهم وسائل حماية الحقوق، حيث تتحول الأحكام القضائية من مجرد نصوص إلى واقع ملموس يضمن للدائن استيفاء حقه(47).

ثالثًا: أركان التنفيذ الجبري:

يقوم التنفيذ الجبري على مجموعة من الأركان الأساسية التي لا يتحقق بدونها وتمثل في الإطار القانوني الذي يضبط عملية التنفيذ ويحدد أطرافها ومحلها، وهي الدائن، والمدين، والسند التنفيذي، ومحل التنفيذ، ويُعد توافر هذه الأركان شرطًا لازمًا لصحة إجراءات التنفيذ، حيث يؤدي تخلف أي منها إلى بطلان التنفيذ أو عدم إمكان السير فيه (48).

(44) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 18.

(45) نظام التنفيذ السعودي، المرسوم الملكي رقم (م/53) لعام 1433هـ.

(46) السنهوري، عبد الرزاق أحمد .الوسيط في شرح القانون المدني .دار النهضة العربية، 2004، ص 30.

(3) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 65.

(48) الدغيثر، عبد العزيز بن سعد .إجراءات التنفيذ في النظام السعودي .دار الميمان، 2018، ص 52.

1- الدائن (طالب التنفيذ): يقصد بالدائن في التنفيذ الجبري الشخص الذي يملك حقًا ثابتًا بموجب سند تنفيذي، ويباشر إجراءات التنفيذ بقصد اقتضاء هذا الحق. ويشترط أن يكون للدائن صفة ومصلحة في طلب التنفيذ، بحيث يكون الحق الذي يطالب به محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء، وإلا تعذر مباشرة إجراءات التنفيذ الجبري (49).

2- المدين (المنفذ ضده): المدين هو الشخص الملزم بأداء الحق الثابت في السند التنفيذي، والذي تُوجه إليه إجراءات التنفيذ في حال امتناعه عن الوفاء الاختياري. ويجب أن يكون المدين محددًا تحديدًا دقيقًا، وأن تكون له ذمة مالية يمكن التنفيذ عليها، إذ لا يتصور التنفيذ الجبري دون وجود شخص يُنسب إليه الالتزام محل التنفيذ (50).

3- السند التنفيذي: يُعد السند التنفيذي الركيزة الأساسية لبدء إجراءات التنفيذ الجبري، إذ لا يجوز التنفيذ بغير سند يثبت الحق ويقره، ويكون واجب النفاذ. ويشمل السند التنفيذي الأحكام القضائية، والأوامر القضائية، والأوراق التجارية، والعقود الموثقة، بشرط أن يكون الحق ثابتًا فيه بصورة واضحة، ومحقق الوجود، وحال الأداء(51) .

4- محل التنفيذ: يقصد بمحل التنفيذ المال أو الحق الذي يرد عليه التنفيذ الجبري، ويشمل جميع أموال المدين وحقوقه المالية، سواء كانت مادية أو معنوية، طالما كانت قابلة للتقويم المالي وغير مستثناة بنص نظامي، ويُعد هذا الركن من أهم الأركان في ظل التطورات الحديثة، حيث يثير التساؤل حول إمكانية إدخال الأموال الرقمية ضمن نطاقه (52) .

تظهر أهمية أركان التنفيذ الجبري في كونها تمثل الضمانة القانونية لصحة إجراءات التنفيذ، إذ لا يمكن تصور تنفيذ صحيح دون وجود دائن يطالب بحقه، ومدين يُلزم به، وسند تنفيذي يُقره، ومال يُنفذ عليه. كما أن تحديد هذه الأركان بدقة يُسهم في ضبط إجراءات التنفيذ، ويمنع التعسف أو الخطأ في تطبيقها.

رابعًا: الأساس النظامي للتنفيذ الجبري في المملكة العربية السعودية:

يستند التنفيذ الجبري في المملكة العربية السعودية إلى نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) بتاريخ 1433/8/13هـ، والذي يُعد الإطار التشريعي المنظم لإجراءات التنفيذ، حيث وضع قواعد واضحة تهدف إلى تسريع إجراءات التنفيذ وضمان فاعليتها، من خلال منح قاضي التنفيذ صلاحيات واسعة لمباشرة الإجراءات اللازمة لإجبار المدين على الوفاء (53). وقد نص النظام على جواز التنفيذ على جميع أموال المدين وحقوقه المالية، دون تمييز بين الأموال المادية والمعنوية، وهو ما يعكس اتساع نطاق التنفيذ ليشمل كافة عناصر الذمة المالية، الأمر الذي يسمح—من الناحية النظرية بإدخال الأموال الرقمية ضمن هذا النطاق متى ثبتت قيمتها وإمكانية نسبتها إلى المدين (54).

(49) زكي، محمود جمال الدين .نظرية الالتزام في القانون المدني .دار النهضة العربية، 2001، ص 62.

(50) السنهوري، عبد الرزاق أحمد .الوسيط في شرح القانون المدني .دار النهضة العربية، 2004، ص 32.

(51) نظام التنفيذ السعودي، المادة 9.

(2) نظام التنفيذ السعودي، المادة 21.

(53) نظام التنفيذ السعودي، المرسوم الملكي رقم م/53 لسنة 1433هـ.

(54) نظام التنفيذ السعودي، المادة 21

الفرع الثاني: السند التنفيذي واختصاص قاضي التنفيذ:

أولًا: السند التنفيذي:

يعد السند التنفيذي الأساس القانوني الذي تقوم عليه إجراءات التنفيذ الجبري، إذ لا يجوز مباشرة التنفيذ إلا استنادًا إلى سند يُثبت الحق ويُجيز اقتضاءه جبراً. ويعبر السند التنفيذي عن اعتراف القانون بوجود حق معين للدائن في مواجهة المدين، بما يخول له اللجوء إلى السلطة العامة لإجبار المدين على الوفاء به، ومن ثم فهو يمثل نقطة الانطلاق في عملية التنفيذ الجبري وضمانة لعدم التعسف في استعماله(55) .

ويشترط في السند التنفيذي أن يكون متضمنًا حقًا محقق الوجود، معين المقدار، حال الأداء، بحيث لا يكون محل نزاع جدي، إذ إن التنفيذ الجبري لا يُنشئ الحق وإنما يهدف إلى اقتضائه، ومن ثم لا يجوز اللجوء إليه في حال عدم وضوح الحق أو عدم استحقاقه. كما يجب أن يكون السند واجب النفاذ، سواء كان نهائيًا أو مشمولًا بالنفاذ المعجل وفقًا لما يقرره النظام(56) .وقد حدد النظام السعودي صور السندات التنفيذية التي يجوز التنفيذ بموجبها، فنص على أنها تشمل الأحكام القضائية، والأوامر القضائية، ومحاضر الصلح، والأوراق التجارية، والعقود الموثقة، وغيرها من المحررات التي يضفي عليها النظام صفة التنفيذ، وهو ما يعكس توسع المشرع في تحديد مصادر السند التنفيذي بما يحقق سرعة اقتضاء الحقوق (57).

ويُستفاد من ذلك أن السند التنفيذي يمثل أداة قانونية لإضفاء القوة التنفيذية على الحق، بحيث ينتقل من نطاق الالتزام الاختياري إلى نطاق الإلزام الجبري، وهو ما يعزز من فاعلية الحماية القضائية للحقوق ويضمن احترام الأحكام والالتزامات (58).

ثانيًا: اختصاص قاضي التنفيذ:

يُعد قاضي التنفيذ المختص الأصيل بالإشراف على إجراءات التنفيذ الجبري في النظام السعودي، حيث خول له النظام سلطة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإجبار المدين على الوفاء بالتزامه، وهو ما يعكس الطبيعة القضائية لمرحلة التنفيذ، ويؤكد أنها ليست مجرد إجراءات إدارية، بل هي امتداد للوظيفة القضائية في حماية الحقوق(59).وقد منح النظام لقاضي التنفيذ اختصاصًا نوعيًا وشاملًا في جميع منازعات التنفيذ، سواء تعلقت بإجراءات التنفيذ ذاتها أو بالاعتراضات التي يثيرها الخصوم، حيث يتولى الفصل في هذه المنازعات بصفته قاضيًا مختصًا، بما يحقق سرعة البت فيها وضمان استقرار المراكز القانونية(60).

كما يتمتع قاضي التنفيذ بسلطات واسعة تشمل إصدار أوامر التنفيذ، واتخاذ إجراءات الحجز على أموال المدين، والإفصاح عن ذمته المالية، ومنع السفر، وإيقاف الخدمات، وغيرها من التدابير التي تكفل تحقيق التنفيذ الفعلي، وهو ما يعكس تطور النظام السعودي في تعزيز فعالية التنفيذ الجبري (.61)

(55) السنهوري، عبد الرزاق أحمد .الوسيط في شرح القانون المدني .دار النهضة العربية، 2004، ص 34.

(56) زكي، محمود جمال الدين .نظرية الالتزام في القانون المدني .دار النهضة العربية، 2001، ص 64.

(57) نظام التنفيذ السعودي، المادة (9).

(58) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 80.

(59) الدغيثر، عبد العزيز بن سعد .إجراءات التنفيذ في النظام السعودي .دار الميمان، 2018، ص 55.

(6) نظام التنفيذ السعودي، المادة (3).

(61) نظام التنفيذ السعودي، المواد (46 وما بعدها).

ثالثًا: دور قاضي التنفيذ:

يُعد قاضي التنفيذ العنصر المحوري في منظومة التنفيذ الجبري في المملكة العربية السعودية، حيث يتولى الإشراف على جميع إجراءات التنفيذ، ويتمتع بسلطات واسعة تمكنه من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ الأحكام، بما في ذلك إصدار أوامر الحجز، ومنع السفر، والإفصاح عن أموال المدين (62).

الفصل الأول: مدى إمكانية التنفيذ الجبري على الأموال الرقمية

المبحث الأول: محل التنفيذ الجبري:

يقوم التنفيذ الجبري في جوهره على وجود محل يمكن أن يرد عليه التنفيذ، ويتمثل هذا المحل عادة في الأموال المملوكة للمدين، والتي يمكن الحجز عليها وبيعها لاستيفاء حق الدائن. غير أن التطورات الحديثة في مفهوم المال تثير تساؤلات حول ما إذا كانت الأموال الرقمية تدخل ضمن هذا المحل. ولم يعد محل التنفيذ الجبري مقتصرًا على الأموال المادية التقليدية، بل شهد تطورًا ملحوظًا نتيجة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، حيث ظهرت أنماط جديدة من الأموال لا تخضع للمعايير التقليدية، وعلى رأسها الأموال الرقمية. ويترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر في مفهوم محل التنفيذ، بحيث يستوعب هذه الصور المستحدثة، دون الإخلال بالضوابط القانونية المستقرة.

وقد أشار الفقه إلى أن التطور في طبيعة المال يستتبع بالضرورة تطورًا في نطاق التنفيذ، إذ لا يمكن أن تظل القواعد الإجرائية جامدة في مواجهة واقع اقتصادي متغير.

المطلب الأول: مفهوم الأموال القابلة للتنفيذ:

يُعد المال محل التنفيذ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها إجراءات التنفيذ الجبري، إذ لا يتصور وجود تنفيذ دون وجود مال يمكن أن يرد عليه هذا التنفيذ. ويُقصد بالمال في هذا السياق كل ما له قيمة اقتصادية يمكن تقويمها بالنقود، سواء كان ماديًا كالعقارات والمنقولات، أو معنويًا كالحقوق الشخصية والحقوق المالية. وقد استقر الفقه القانوني على أن معيار المال لا يرتبط بطبيعته المادية، وإنما بقدرته على تمثيل قيمة اقتصادية يمكن التعامل بها، وهو ما يفتح المجال لإدخال صور حديثة من الأموال ضمن هذا المفهوم (63).

أولًا: المعيار الاقتصادي لتحديد المال:

يرتكز تحديد المال القابل للتنفيذ على معيار اقتصادي بالدرجة الأولى، يتمثل في مدى قدرة الشيء على تمثيل قيمة مالية قابلة للتداول. ولا يشترط في ذلك أن يكون المال ماديًا، بل يكفي أن يكون ذا قيمة معتبرة بين الناس، وهو ما يتسع ليشمل الأصول الرقمية التي أصبحت تمثل ثروات حقيقية في الاقتصاد الحدي، وقد أكد محمود جمال الدين زكي (64) أن القيمة الاقتصادية هي الأساس الحقيقي لاكتساب الشيء وصف المال، بصرف النظر عن شكله أو طبيعته.

ثانيًا: المعيار القانوني (قابلية إخضاع المال للتنفيذ):

لا يكفي توافر القيمة الاقتصادية، بل يجب أن يكون المال قابلاً لأن يكون محلًا لحق مالي، وأن يمكن إخضاعه لإجراءات التنفيذ الجبري. وهو ما يثير إشكالية حقيقية بالنسبة للأموال الرقمية، نظرًا لخصوصيتها التقنية، وفي هذا السياق، يرى بعض الفقه أن

(8) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 70.

(1) زكي، محمود جمال الدين .نظرية الالتزام في القانون المدني .دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 60.

(3) زكي، محمود جمال الدين .نظرية الالتزام .دار النهضة العربية، 2001، ص 60)

معيار المال القابل للتنفيذ يجب أن يتطور ليشمل الأموال التي يمكن السيطرة عليها بأي وسيلة، سواء كانت مادية أو تقنية، وهو ما يدعم الاتجاه نحو الاعتراف بالأموال الرقمية كمحل للتنفيذ.

المطلب الثاني: مدى انطباق قواعد التنفيذ التقليدية على الأموال الرقمية

أولًا: الإطار العام لقواعد التنفيذ التقليدية:

تقوم قواعد التنفيذ الجبري في صورتها التقليدية على مجموعة من المبادئ القانونية المستقرة التي نشأت في ظل بيئة قانونية واقتصادية تعتمد على الأموال المادية أو الحقوق المالية الواضحة. ومن أهم هذه المبادئ أن يكون محل التنفيذ مالًا مملوكًا للمدين، وقابلًا للتحديد، وممكنًا الحجز عليه، ثم بيعه أو اتخاذ إجراءات قانونية بشأنه بما يحقق استيفاء حق الدائن،وقد استقرت التشريعات المدنية والتنفيذية على أن الهدف الأساسي من التنفيذ الجبري هو تحويل الحق الثابت في ذمة المدين إلى واقع مادي ملموس، من خلال استيفاء الدائن لحقه من أموال المدين تحت إشراف السلطة القضائية (65) كما أن هذه القواعد تفترض وجود "سيطرة قانونية وفعلية" على المال محل التنفيذ، بحيث يمكن للدولة ممثلة في قاضي التنفيذ اتخاذ إجراءات الحجز والبيع والإدارة، وهو ما كان يتناسب تاريخيًا مع طبيعة الأموال التقليدية.

ثانيًا: مدى ملائمة هذه القواعد للأموال الرقمية:

عند إسقاط هذه القواعد على الأموال الرقمية، يتضح وجود فجوة واضحة بين الإطار التقليدي والواقع التقني، حيث إن هذه الأموال لا تخضع لنفس آليات السيطرة أو الحجز المعروفة، فالأموال الرقمية: لا توجد في شكل مادي، ولا تخضع لجهة مركزية، ويمكن نقلها بسرعة فائقة، وهو ما يجعل تطبيق قواعد الحجز التقليدي عليها أمرًا معقدًا.

المطلب الثالث: شرط قابلية المال للحجز والتنفيذ:

لا يكفي أن يُعد الشيء مالًا حتى يكون محلًا للتنفيذ الجبري، بل يجب أن يكون قابلاً للحجز، أي يمكن إخضاعه لإجراءات التنفيذ والسيطرة عليه فعليًا وقانونيًا. وفي هذا السياق، تُعد الأموال الرقمية محل إشكال، نظرًا لكون السيطرة عليها ترتبط بحيازة "المفتاح الخاص"، وهو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى هذه الأموال والتصرف فيها. (66)، ومن ثم، فإن قابلية الأموال الرقمية للتنفيذ لا تتوقف فقط على الاعتراف بها كمال، بل تمتد إلى مدى إمكانية السيطرة التقنية عليها، وهو ما يمثل تحديًا جوهريًا أمام قواعد التنفيذ التقليدية.

أولًا: مفهوم الحيازة في البيئة الرقمية:

يعاد تعريف الحيازة في سياق الأموال الرقمية، بحيث لا تعني السيطرة المادية، بل السيطرة التقنية عبر المفاتيح الرقمية، وهو ما يفرض على الفقه والقضاء الاعتراف بنوع جديد من الحيازة يُعرف بـ "الحيازة الرقمية."

ثانيًا: أثر فقدان السيطرة على إمكانية التنفيذ:

إذا فقد المدين أو أخفى المفتاح الخاص، فإن المال يصبح غير قابل للتنفيذ عمليًا، مما يثير إشكالية تتعلق بمدى فعالية التنفيذ في هذه الحالة، ويطرح تساؤلات حول إمكانية اتخاذ إجراءات بديلة.

المبحث الثاني: مخاطر الأموال الرقمية وانعكاساتها على صلاحيتها للتنفيذ

عند دراسة الأموال الرقمية من زاوية التنفيذ الجبري، لا يمكن الاكتفاء بالنظر إليها من منظور كونها "قيمة مالية قابلة للتداول"، لأن هذا التصور وحده لا يكشف عن طبيعتها الحقيقية في البيئة الرقمية. فهذه الأموال ليست مجرد وسيط جديد للدفع، وإنما هي نظام

(65) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 18.

(66) Antonopoulos, Andreas. Mastering Bitcoin. 2017 ،p92.

متكامل يعتمد على البنية التكنولوجية اللامركزية والتشفير الرياضي وسجلات موزعة عبر آلاف الأجهزة حول العالم، وقد أشار الفقه المعاصر إلى أن تطور التكنولوجيا المالية لم يعد مجرد تطوير في أدوات الدفع، بل أصبح تغييرًا في "فلسفة المال" نفسها، بحيث انتقلت السلطة من المؤسسات إلى الأفراد، ومن الرقابة المركزية إلى التشفير الذاتي (67).

المطلب الأول: نطاق محل التنفيذ على الأموال الرقمية

يُعد تحديد نطاق محل التنفيذ الجبري من المسائل الجوهرية في القانون التنفيذي، إذ يتوقف عليه مدى إمكانية اقتضاء الحق من أموال المدين. فالقانون لا يتعامل مع التنفيذ بوصفه إجراءً شكليًا، وإنما بوصفه وسيلة لإعادة التوازن بين مركز المدين والدائن، من خلال تمكين الأخير من استيفاء حقه من أموال الأول.

ومع ظهور الأموال الرقمية، أصبح من الضروري إعادة النظر في نطاق محل التنفيذ، لأن هذا النوع من الأموال لا يندرج بسهولة ضمن التصنيفات التقليدية للأموال، سواء من حيث طبيعته أو طريقة السيطرة عليه أو آلية تداوله. وقد أشار الفقه المدني إلى أن نطاق المال القابل للتنفيذ يتسع ليشمل كل ما يمكن تقويمه ماليًا، بغض النظر عن شكله المادي، طالما أمكن إخضاعه للمعاملات المالية (68).

أولًا: التحديد المفاهيمي لنطاق محل التنفيذ:

يقصد بنطاق محل التنفيذ جميع الأموال والحقوق التي يجوز قانونًا توقيع إجراءات التنفيذ الجبري عليها لاستيفاء حق الدائن. وهذا النطاق لا يقتصر على الأموال المادية فحسب، بل يمتد إلى كل حق مالي له قيمة اقتصادية يمكن تحويلها إلى مقابل نقدي، وقد استقر الفقه على أن محل التنفيذ يجب أن تتوافر فيه ثلاث خصائص أساسية:

– أن يكون مالًا مملوكًا للمدين. – أن يكون ذا قيمة اقتصادية. – أن يكون قابلاً للتصرف والحجز.

ويُفهم من ذلك أن معيار "القابلية للتنفيذ" ليس معيارًا شكليًا، بل معيار وظيفي يرتبط بإمكانية تحقيق الغاية من التنفيذ. وقد أكد السنهوري أن مفهوم المال في القانون المدني لم يعد محصورًا في الأشياء المادية، بل يشمل الحقوق المالية التي يمكن تقويمها بالنقود (69).

ثانيًا: إدراج الأموال الرقمية ضمن نطاق محل التنفيذ:

تثير الأموال الرقمية إشكالية خاصة في تحديد نطاق محل التنفيذ، لأنها لا تدخل بسهولة ضمن التصنيفات التقليدية للأموال، فهي ليست منقولًا ماديًا، ولا حقًا شخصيًا بالمعنى التقليدي، بل هي قيمة رقمية مشفرة تعتمد على نظام تقني مستقل،ومع ذلك، فإن الواقع الاقتصادي أثبت أن هذه الأصول أصبحت تُستخدم كوسيلة لتخزين القيمة والتبادل والاستثمار، مما يمنحها طابعًا ماليًا واضحًا.وقد أشار تقرير OECD إلى أن العملات الرقمية تمثل أصولًا قابلة للتداول والنقل والتخزين، وبالتالي يمكن أن تدخل ضمن مفهوم "الأصول المالية" رغم اختلاف طبيعتها القانونية (70) كما أوضحت FATF أن الأصول الافتراضية تمثل "قيمة رقمية يمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار"، وهو ما يعزز اتجاه اعتبارها جزءًا من الأموال ذات القيمة الاقتصادية(71) وبالتالي، يمكن القول إن الأموال الرقمية من حيث المبدأ تقع ضمن نطاق محل التنفيذ، ولكن هذا الإدراج ليس مطلقًا، بل مقيد بطبيعة السيطرة عليها وإمكانية الوصول إليها.

---

(67) De Filippi, Primavera, and Samer Hassan. Blockchain Technology as a Regulatory Technology. 2018.p79.

(68) زكي، محمود جمال الدين .نظرية الالتزام في القانون المدني المصري .دار النهضة العربية، 2001، ص 60.

(1) السنهوري، عبد الرزاق أحمد .الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام .دار النهضة العربية، 2004، ص 27

(70) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Taxing Virtual Currencies. 2020, p. 20.

(71) Financial Action Task Force (FATF). Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets. 2019, p. 15.

ثالثًا: نطاق الأموال الرقمية القابلة للتنفيذ:

يُعد تحديد نطاق الأموال الرقمية القابلة للتنفيذ من المسائل الجوهرية التي يتوقف عليها نجاح منظومة التنفيذ الجبري في البيئة الرقمية، إذ لا يكفي الاعتراف النظري بالأموال الرقمية كأموال ذات قيمة اقتصادية، بل يتعين تحديد أيٍّ منها يمكن أن يكون محلًا لإجراءات التنفيذ، وأيّها يظل خارج هذا النطاق لاعتبارات قانونية أو تقنية أو واقعية.

وتزداد أهمية هذا التحديد في ظل التعدد الكبير في صور الأموال الرقمية، والتي لا تقتصر على العملات المشفرة فحسب، بل تمتد لتشمل محافظ رقمية، وأصولًا افتراضية، وحقوقًا مالية ناشئة عن التعامل عبر المنصات الإلكترونية، وهو ما يجعل من الضروري وضع معيار دقيق يحدد مدى قابليتها للتنفيذ الجبري.

وفي هذا السياق، يبرز التساؤل حول مدى كفاية القواعد العامة التي قررها نظام التنفيذ السعودي لتحديد نطاق الأموال القابلة للتنفيذ، وما إذا كانت هذه القواعد تمتد بطبيعتها لتشمل الأموال الرقمية، أم أن الأمر يتطلب تدخلًا تشريعيًا صريحًا يحدد هذا النطاق بصورة أوضح، **ويمكن تقسيم الأموال الرقمية من حيث قابليتها للتنفيذ إلى ثلاث فئات رئيسية:**

1- الأموال الرقمية المحتفظ بها لدى منصات مركزية: وهي الأموال التي يتم تخزينها داخل منصات تداول مركزية (Exchanges)، حيث تحتفظ المنصة بالمفاتيح الخاصة نيابة عن المستخدم في هذه الحالة، يمكن اعتبار المنصة "طرفًا ثالثًا" يمكن مخاطبته قانونيًا، وبالتالي يمكن تنفيذ الحجز على الأرصدة الرقمية من خلال إلزامها قانونيًا بتجميد الأصول. وهذا النوع من الأموال هو الأقرب إلى نطاق التنفيذ التقليدي، لأنه يتيح وجود وسيط يمكن إلزامه.

2- الأموال الرقمية المخزنة في محافظ غير حاضنة: وهي المحافظ التي يحتفظ فيها المستخدم وحده بالمفاتيح الخاصة دون أي تدخل من جهة وسيطة. وهنا يصبح نطاق التنفيذ محدودًا للغاية، لأن المال موجود فعليًا، لكنه خارج السيطرة القانونية المباشرة، ولا يمكن الوصول إليه إلا عبر إرادة المدين. وقد أشار Antonopoulo إلى أن السيطرة على الأصول الرقمية في هذا النوع تعتمد كليًا على المفاتيح الخاصة، ولا يمكن استرجاعها أو التحكم فيها دونها (72).

3- الأصول الرقمية المخزنة عبر شبكات لامركزية بالكامل: وهي الحالة الأكثر تعقيدًا، حيث لا يوجد أي طرف وسيط، ولا توجد جهة يمكن مخاطبتها، بل يتم التحكم في الأصول عبر الشبكة مباشرة. في هذه الحالة، يصبح نطاق التنفيذ شبه غير قابل للتطبيق عمليًا، رغم الاعتراف النظري بوجود المال.

رابعًا: معيار السيطرة الفعلية كأساس لتحديد نطاق التنفيذ:

في ظل الطبيعة الرقمية للأموال، لم يعد معيار "الملكية القانونية" وحده كافيًا لتحديد نطاق التنفيذ، بل أصبح معيار "السيطرة الفعلية" هو المعيار الحاسم. فالمال الرقمي لا يخضع للحجز بمجرد إثبات الملكية، بل يتطلب إمكانية الوصول إليه تقنيًا. وقد أوضح الفقه أن التنفيذ الجبري لا يتحقق إلا إذا أمكن تحويل المال محل التنفيذ إلى قيمة نقدية قابلة للتحصيل (73) وهذا يعني أن نطاق محل التنفيذ لم يعد معيارًا قانونيًا صرفًا، بل أصبح معيارًا قانونيًا تقنيًا في الوقت نفسه.

خامسًا: حدود نطاق التنفيذ على الأموال الرقمية:

رغم اتساع مفهوم المال ليشمل الأصول الرقمية، إلا أن نطاق التنفيذ عليها يظل محدودًا بعدة عوامل:

- عدم وجود وسيط إلزامي دائم. - صعوبة الوصول إلى المحافظ غير الحاضنة. - الطبيعة العابرة للحدود.

(72) Antonopoulos, Andreas M. Mastering Bitcoin. 2017, p. 92.

(2) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية .مكتبة الرشد، 2019، ص 70.

– صعوبة التجميد الفوري للأصول. – اعتماد السيطرة على المفاتيح الخاصة.

وهذه القيود تجعل نطاق التنفيذ على الأموال الرقمية نطاقًا "مشروطًا" وليس مطلقًا.

المطلب الثاني: الإشكالات العملية في التنفيذ على الأموال الرقمية:

يُعد التنفيذ الجبري الوسيلة القانونية النهائية التي يكفل بها النظام حماية الحقوق وإجبار المدين على الوفاء بالتزاماته، غير أن فعالية هذه الوسيلة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة المال محل التنفيذ وإمكانية إخضاعه للإجراءات التقليدية للحجز والتنفيذ. وفي ظل التطور التكنولوجي المتسارع وظهور الأموال الرقمية كأحد أبرز مظاهر الاقتصاد الحديث، برزت تحديات عملية غير مسبوقة تعيق تطبيق قواعد التنفيذ الجبري في صورتها التقليدية.

فالأموال الرقمية، بما تتسم به من طبيعة غير مادية، واعتمادها على تقنيات التشفير واللامركزية، تُثير إشكاليات عملية تتعلق بإمكانية الكشف عنها، وتتبعها، والسيطرة عليها، فضلًا عن صعوبة إخضاعها لسلطة جهات التنفيذ في ظل غياب الوسيط المالي التقليدي. كما أن السرعة الفائقة في تداول هذه الأموال، وإمكانية نقلها عبر الحدود دون قيود تُذكر، يُضاعف من احتمالات تهريبها والتحايل على إجراءات التنفيذ.

أولًا: إشكالية تتبع الأموال الرقمية وإثبات وجودها في ذمة المدين:

تعد مسألة تتبع الأموال الرقمية من أكثر الإشكالات العملية تعقيدًا عند محاولة إخضاعها لإجراءات التنفيذ الجبري، ذلك أن هذه الأموال لا توجد في شكل مادي محسوس يمكن ضبطه أو حجزه بالطرق التقليدية، وإنما يتم تمثيلها في صورة بيانات رقمية مشفرة داخل شبكات موزعة تعتمد على تقنية البلوك تشين، وهو ما يجعل عملية تحديد موقع المال وربطه بذمة المدين القانونية عملية غير مباشرة وتحتاج إلى أدوات تقنية متقدمة تفوق في كثير من الأحيان قدرات جهات التنفيذ التقليدية. ويترتب على ذلك أن مجرد وجود حق مالي ثابت في ذمة المدين لا يكفي وحده لبدء إجراءات التنفيذ إذا تعذر تتبع محل هذا الحق أو تحديده بشكل دقيق داخل النظام الرقمي.

وقد ذهب عدد من الباحثين في الفقه المعاصر إلى أن هذه الإشكالية تمثل تحولًا في مفهوم المال القابل للتنفيذ، حيث لم يعد المال مرتبطًا بالمكان أو الحيازة المادية، بل أصبح مرتبطًا بالمفاتيح الرقمية وسلاسل التشفير، وهو ما يثير إشكالًا قانونيًا حول مدى إمكانية إخضاع هذا النوع من الأموال لذات قواعد التنفيذ التقليدية (74). كما أشار حمدي أحمد حسن إلى أن الطبيعة غير المادية للعملات الرقمية تجعل عملية الإثبات والتنفيذ عليها أكثر تعقيدًا مقارنة بالأموال التقليدية (75)، وفي السياق السعودي، نجد أن الجربوع يؤكد أن أدوات التنفيذ في النظام السعودي بُنيت في الأصل على فكرة إمكانية السيطرة الفعلية على المال محل التنفيذ، سواء كان منقولًا أو عقارًا أو حقًا ماليًا واضحًا، وهو ما لا يتحقق بسهولة في البيئة الرقمية (76). ومن ثم فإن الإشكال العملي الأول يتمثل في أن التنفيذ لا يبدأ إلا بوجود مال "قابل للرصد"، بينما كثير من الأصول الرقمية لا تظهر بهذه الصورة المباشرة.

ثانيًا: إشكالية السرعة الفائقة في نقل الأموال الرقمية وإفراغ الذمة المالية:

تتميز الأموال الرقمية بقدرتها العالية على الانتقال الفوري بين المحافظ المختلفة عبر الحدود الجغرافية دون الحاجة إلى إجراءات وسيطة أو موافقات تنظيمية، وهو ما يخلق إشكالية عملية بالغة الخطورة في مجال التنفيذ الجبري، إذ يمكن للمدين أن يقوم بنقل أصوله الرقمية في لحظات معدودة بمجرد علمه بوجود إجراءات قضائية أو تنفيذية ضده، مما يؤدي إلى إفراغ الذمة المالية الرقمية قبل أن تتمكن جهة التنفيذ من اتخاذ أي إجراء فعلي.

(74) القريشي، محمد عبد الله. "حكم التعامل بالعملات الرقمية في الفقه الإسلامي"، مجلة الدراسات الشرعية، العدد 12، 2022، ص 112

(2) أحمد حمدي أحمد حسن، "قانونية العملات الرقمية المشفرة" ، مجلة مصر المعاصرة، 2023م، ص 338.

(76) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، 2019، ص 65

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن هذه الخاصية تجعل عنصر الزمن في التنفيذ عنصرًا حاسمًا لم يكن له نفس التأثير في الأموال التقليدية، حيث كان بالإمكان الحجز على الأموال في البنوك أو العقارات دون قدرة المدين على التصرف الفوري فيها (77). في حين أن الطبيعة التقنية للمعاملات الرقمية تقوم على مبدأ "السرعة غير القابلة للإيقاف"، وهو ما يجعل أي تأخير في التنفيذ سببًا كافيًا لفشل الإجراء برمته.

ثالثًا: إشكالية غياب الوسيط القابل للإلزام في البيئة اللامركزية:

من أهم الإشكالات العملية التي تواجه التنفيذ الجبري على الأموال الرقمية هو غياب الوسيط المالي القابل للإلزام، حيث تقوم الأنظمة التقليدية للتنفيذ على وجود جهة ثالثة مثل البنوك أو المؤسسات المالية يمكن إلزامها قانونيًا بالحجز على الأموال أو تجميد الحسابات، بينما في حالة العملات الرقمية اللامركزية لا يوجد هذا الوسيط، إذ تتم المعاملات مباشرة بين الأطراف عبر شبكة موزعة لا تخضع لسلطة مركزية واحدة. وقد أوضحت مجموعة العمل المالي FATF أن غياب الوسطاء التقليديين في بعض الأصول الافتراضية يؤدي إلى صعوبة تطبيق آليات الرقابة والتنفيذ، لأن السلطة القانونية لا تجد جهة محددة يمكن توجيه أوامر الحجز إليها (78) وفي السياق ذاته، يرى بعض الباحثين السعوديين أن هذا الغياب يمثل تحولًا جذريًا في فلسفة التنفيذ، حيث لم يعد التنفيذ قائمًا على "التعاون المؤسسي" بل أصبح يصطدم ببنية تقنية مغلقة (79).

رابعًا: إشكالية المحافظ غير الحاضنة والسيطرة التقنية المطلقة:

تعد المحافظ غير الحاضنة (Non-Custodial Wallets) من أكثر التحديات العملية تعقيدًا، إذ يحتفظ المستخدم فيها بالمفاتيح الخاصة بشكل كامل دون تدخل أي جهة وسيطة، مما يعني أن السيطرة على الأموال الرقمية تكون سيطرة فردية خالصة تعتمد على الحيازة التقنية للمفتاح وليس على أي سجل رسمي أو جهة رقابية.

وفي السياق العملي، يؤدي ذلك إلى أن التنفيذ الجبري يصبح معتمدًا على إرادة المدين نفسه، إذ لا يمكن الوصول إلى الأموال إلا إذا قام هو بالإفصاح عن المفاتيح الخاصة، وهو ما يضعف من فعالية التنفيذ بشكل كبير.

خامسًا: إشكالية الطبيعة العابرة للحدود وتنازع الاختصاص القضائي:

تتسم الأموال الرقمية بأنها أموال عابرة للحدود بطبيعتها، حيث يمكن نقلها بين دول مختلفة خلال لحظات دون أي قيود جغرافية، وهو ما يؤدي إلى تعقيد شديد في تحديد الاختصاص القضائي الواجب التطبيق عند نشوء منازعات أو عند تنفيذ الأحكام القضائية،وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن غياب إطار تنظيمي دولي موحد للأصول الرقمية يؤدي إلى زيادة المخاطر القانونية والتنفيذية بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام عبر الحدود(80) كما أضافت منظمة OECD أن اختلاف الأنظمة القانونية بين الدول يزيد من صعوبة التنسيق في قضايا الأصول الرقمية(81).

(77) عبد العال، محمد .النقود الإلكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية .دار الفكر الجامعي، 2018، ص 75.

(78) Financial Action Task Force (FATF). Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets. 2019, pp. 18–22.

(79) الدغيثر، عبد العزيز بن سعد .إجراءات التنفيذ في النظام السعودي .دار الميمان، 2018، ص 52

(80) –International Monetary Fund (IMF). Global Financial Stability Report. 2022, pp. 48–50.

(81) –Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Taxing Virtual Currencies. 2020, p. 22.

الفصل الثاني: آليات وضمانات التنفيذ على الأموال الرقمية

المبحث الأول: الآلية الإجرائية للكشف عن أموال المدين في نظام التنفيذ السعودي:

يمثل الكشف عن أموال المدين الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فعالية التنفيذ الجبري، إذ لا يمكن مباشرة إجراءات الحجز والتنفيذ دون تحديد محل التنفيذ وتعيين الأموال التي يمكن استيفاء الحق منها. ومن ثم، فإن نجاح منظومة التنفيذ لا يتوقف فقط على وجود سند تنفيذي أو إرادة الدائن في اقتضاء حقه، بل يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة الآليات الإجرائية التي تمكّن من الوصول إلى أموال المدين، سواء كانت ظاهرة أو خفية.

وفي هذا الإطار، أولى النظام السعودي أهمية خاصة لمسألة الكشف عن أموال المدين، حيث وضع مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تمكين قاضي التنفيذ من الحصول على المعلومات اللازمة حول الذمة المالية للمدين، وذلك من خلال إلزامه بالإفصاح عن أمواله، وإتاحة وسائل متعددة لتتبع هذه الأموال عبر الجهات المختصة. ويعكس ذلك توجهًا تشريعيًا واضحًا نحو تعزيز الشفافية المالية، ومنع التحايل أو إخفاء الأموال بقصد تعطيل التنفيذ.

المطلب الأول: الإفصاح عن أموال المدين في نظام التنفيذ السعودي:

يُعد الإفصاح عن أموال المدين من أهم الآليات الإجرائية التي اعتمدها نظام التنفيذ السعودي لضمان فعالية التنفيذ الجبري، إذ لم يعد التنفيذ قائمًا فقط على ما يقدمه الدائن من معلومات، بل أصبح يعتمد على دور إيجابي لقاضي التنفيذ في الكشف عن أموال المدين وتتبعها، بما يحقق الغاية الأساسية من التنفيذ وهي استيفاء الحق. ويُعبر هذا التوجه عن تطور جوهري في الفكر التنفيذي، حيث لم يعد التنفيذ مجرد إجراء سلبي ينتظر مبادرة الدائن، بل أصبح نظامًا نشطًا يسعى للوصول إلى أموال المدين بكافة الوسائل النظامية الممكنة.

ويكتسب الإفصاح أهمية خاصة في ظل تطور الأنماط الحديثة للأموال، وعلى رأسها الأموال الرقمية، التي قد لا تكون ظاهرة أو مسجلة في سجلات تقليدية، مما يجعل الكشف عنها أكثر تعقيدًا. ومن ثم، فإن الإفصاح يمثل نقطة البداية الحقيقية لأي إجراء تنفيذي فعال، إذ لا يمكن الحجز على مال غير معلوم أو غير محدد.

وقد أشار عبد الله بن محمد الجربوع إلى أن الإفصاح عن الأموال يمثل "المرحلة التمهيدية اللازمة" للتنفيذ (82)، حيث يترتب عليه تحديد نطاق المال الذي يمكن التنفيذ عليه، وبالتالي لا يمكن تصور تنفيذ فعال دون وجود نظام إفصاح متكامل.

أولًا: الأساس النظامي للإفصاح عن أموال المدين:

يقوم نظام التنفيذ السعودي على منح قاضي التنفيذ صلاحيات واسعة في مجال الإفصاح عن أموال المدين، وذلك من خلال تمكينه من مخاطبة الجهات الحكومية والخاصة للكشف عن ممتلكات المدين وأرصدته المالية، وهو ما يُعد تطورًا مهمًا مقارنة بالأنظمة التقليدية التي كانت تعتمد بشكل كبير على ما يقدمه الدائن من معلومات.

وقد نصت المادة (46) من نظام التنفيذ السعودي على إلزام المدين بالإفصاح عن أمواله، كما أجازت لقاضي التنفيذ اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من ذلك، بما في ذلك مخاطبة الجهات ذات العلاقة للحصول على المعلومات المالية الخاصة بالمدين (83).

(1) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 80.

(83) نظام التنفيذ السعودي، المرسوم الملكي رقم م/53 لسنة 1433هـ، المادة 46)

ويُفهم من هذا النص أن الإفصاح ليس مجرد التزام أدبي، بل هو التزام قانوني يترتب على الإخلال به جزاءات، وهو ما يعزز من فعالية هذه الآلية. وقد أوضح عبد العزيز بن سعد الدغيثر أن نظام التنفيذ السعودي لم يكتفِ بإلزام المدين بالإفصاح، بل منح قاضي التنفيذ سلطة التحقق من صحة هذا الإفصاح من خلال وسائل متعددة، مما يحد من إمكانية التحايل أو إخفاء الأموال (84).

ثانيًا: نطاق الإفصاح عن الأموال في البيئة الرقمية:

في ظل التطور التكنولوجي، لم يعد الإفصاح مقتصرًا على الأموال التقليدية مثل العقارات أو الحسابات البنكية، بل امتد ليشمل الأصول الرقمية التي قد يحتفظ بها المدين في محافظ إلكترونية أو منصات تداول.

وهنا تظهر إشكالية مهمة، وهي أن الأموال الرقمية قد لا تكون مسجلة لدى جهات رسمية داخل الدولة، بل قد تكون موزعة عبر منصات عالمية أو محافظ خاصة لا تخضع لرقابة مباشرة، مما يجعل عملية الإفصاح أكثر تعقيدًا. وقد أشار محمد بن عبد الرحمن آل الشيخ إلى أن نطاق الإفصاح يجب أن يتطور ليشمل "الأموال غير التقليدية"، بما في ذلك الأصول الرقمية، لأن استبعادها يؤدي إلى إفراغ نظام التنفيذ من مضمونه (85).

كما يرى بعض الباحثين أن الإفصاح عن الأموال الرقمية يواجه تحديات تتعلق بطبيعة هذه الأموال (86)، حيث يمكن إخفاؤها بسهولة أو نقلها خارج نطاق الاختصاص القضائي، وهو ما يتطلب تطوير أدوات قانونية وتقنية متقدمة.

ثالثًا: وسائل الإفصاح وآلياته العملية:

يتخذ الإفصاح عن أموال المدين في النظام السعودي عدة صور عملية، حيث يمكن لقاضي التنفيذ أن يعتمد على:

– إلزام المدين بتقديم بيان شامل بأمواله. – مخاطبة الجهات الحكومية مثل البنوك والهيئات المالية.

– الاستعلام الإلكتروني عبر الأنظمة المرتبطة بالجهات الرسمية.

وهذه الوسائل تعكس تطورًا في آليات التنفيذ، حيث لم يعد الإفصاح يعتمد فقط على التصريح الذاتي، بل أصبح مدعومًا بآليات تحقق مستقلة. وقد أكد الجربوع أن نجاح الإفصاح يرتبط بمدى تكامل الجهات الحكومية وتبادل المعلومات بينها (87)، وهو ما يعزز من قدرة قاضي التنفيذ على الوصول إلى أموال المدين

رابعًا: إشكالات الإفصاح في الأموال الرقمية:

رغم أهمية الإفصاح، إلا أنه يواجه عدة إشكالات عملية في مجال الأموال الرقمية، من أبرزها:

أن المدين قد يمتنع عن الإفصاح عن أصوله الرقمية، أو يقوم بإخفائها في محافظ غير حاضنة لا يمكن تتبعها بسهولة، كما أن الجهات الرسمية قد لا تمتلك قواعد بيانات شاملة عن هذه الأصول، خاصة إذا كانت خارج النظام المالي التقليدي. وقد أشار القريشي إلى أن طبيعة العملات الرقمية تسمح بدرجة عالية من الخصوصية، مما يجعل الإفصاح عنها مسألة تعتمد بدرجة كبيرة على إرادة المدين نفسه (88).

---

(1) الدغيثر، عبد العزيز بن سعد .إجراءات التنفيذ في النظام السعودي .دار الميمان، 2018، ص 55)

(85) آل الشيخ، محمد بن عبد الرحمن .التنفيذ الجبري في النظام السعودي .دار جامعة الملك سعود للنشر، 2020، ص 95.

(86) حسن، محمود عفيفي عفيفي. "النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية ".مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 34، العدد 38، 2022، ص 352.

(4) الجربوع، مرجع سابق، ص 85.

(5) القريشي، محمد عبد الله. "حكم التعامل بالعملات الرقمية في الفقه الإسلامي ".مجلة الدراسات الشرعية، العدد 12، 2022، ص 115)

المطلب الثاني: تتبع أموال المدين في نظام التنفيذ السعودي

يُعد تتبع أموال المدين امتدادًا طبيعيًا لمرحلة الإفصاح، بل يُمثل في الواقع المرحلة الأكثر تعقيدًا وأهمية في منظومة التنفيذ الجبري، إذ لا يكفي أن يُفصح المدين عن أمواله أو أن تُكشف هذه الأموال من خلال الجهات المختصة، بل يتعين كذلك تتبع حركتها وانتقالها، خاصة في الحالات التي يسعى فيها المدين إلى إخفاء أمواله أو نقلها إلى جهات أو حسابات أخرى بقصد التهرب من التنفيذ. ومن ثم، فإن تتبع الأموال يُعد آلية ديناميكية تتجاوز مجرد الكشف إلى مراقبة التصرفات المالية للمدين وتحليلها، بما يضمن عدم إفشال إجراءات التنفيذ.

وتزداد أهمية هذه الآلية في ظل التطور التكنولوجي وظهور الأموال الرقمية، التي تتميز بسرعة انتقالها وإمكانية تداولها عبر الحدود دون قيود تُذكر، مما يجعل تتبعها أكثر صعوبة مقارنة بالأموال التقليدية. وقد أدى ذلك إلى تحول في دور قاضي التنفيذ من مجرد جهة إشرافية إلى جهة فاعلة تستخدم أدوات متعددة للوصول إلى الأموال وتتبع مساراتها. وقد أشار عبد الله بن محمد الجربوع إلى أن فعالية التنفيذ لا تتحقق فقط بالكشف عن الأموال، وإنما بقدرة النظام على "تتبع حركة هذه الأموال ومنع تهريبها أو إخفائها"، وهو ما يعكس أهمية هذه المرحلة في العملية التنفيذية (89).

أولًا: الأساس النظامي لتتبع أموال المدين في النظام السعودي:

يستند تتبع أموال المدين في النظام السعودي إلى الصلاحيات الواسعة التي منحها نظام التنفيذ لقاضي التنفيذ، والتي لا تقتصر على مجرد إصدار أوامر الحجز، بل تمتد إلى اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها ضمان الوصول إلى أموال المدين ومنع التصرف فيها بما يضر بحقوق الدائنين, وقد نص نظام التنفيذ على جملة من الإجراءات التي يمكن من خلالها تتبع أموال المدين، من بينها الأمر بالإفصاح، والاستعلام من الجهات الحكومية، وإصدار أوامر بالحجز التحفظي أو التنفيذي، فضلًا عن اتخاذ تدابير احترازية مثل المنع من السفر أو إيقاف الخدمات(90)، وهي جميعها وسائل تهدف في جوهرها إلى منع المدين من تهريب أمواله أو التصرف فيها.ويرى عبد العزيز بن سعد الدغيثر أن هذه الصلاحيات تُشكل إطارًا متكاملًا لتتبع أموال المدين (91)، حيث لم يعد التنفيذ مجرد إجراء لاحق لثبوت الحق، بل أصبح عملية مستمرة تبدأ بالكشف عن الأموال وتمتد إلى مراقبة حركتها والتدخل عند الحاجة.

ثانيًا: آليات تتبع الأموال في البيئة التقليدية والرقمية:

في البيئة التقليدية، يتم تتبع أموال المدين من خلال وسائل معروفة مثل مراجعة الحسابات البنكية، وتتبع التحويلات المالية، ومخاطبة الجهات الحكومية ذات العلاقة، وهو ما يُسهم في تكوين صورة واضحة عن الوضع المالي للمدين.

وقد أشار محمد بن عبد الرحمن آل الشيخ إلى أن التتبع في البيئة الرقمية يتطلب "دمج الوسائل القانونية بالوسائل التقنية"، حيث لا يمكن الاكتفاء بالأدوات التقليدية في مواجهة أصول رقمية تعتمد على التشفير واللامركزية (92) كما أوضح محمود عفيفي عفيفي حسن أن الطبيعة التقنية للعملات الرقمية، خاصة تلك القائمة على البلوك تشين، تجعل تتبع المعاملات ممكنًا من الناحية النظرية (93)، لكنه يتطلب خبرة تقنية متقدمة لفهم وتحليل هذه البيانات.

---

(89) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 85.

(2) نظام التنفيذ السعودي، المرسوم الملكي رقم م/53 لسنة 1433هـ، المواد 46 وما بعدها.

(3) الدغيثر، عبد العزيز بن سعد .إجراءات التنفيذ في النظام السعودي .دار الميمان، 2018، ص 55.

(4) آل الشيخ، محمد بن عبد الرحمن .التنفيذ الجبري في النظام السعودي .دار جامعة الملك سعود للنشر، 2020، ص 90.

(5) حسـن، محمود عفيفي عفيفي. "النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصـادية ".مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 34، العدد 38، 2022، ص 337 وما بعدها.

ثالثًا: دور قاضي التنفيذ في تتبع الأموال الرقمية:

يلعب قاضي التنفيذ دورًا محوريًا في عملية تتبع أموال المدين، حيث يتمتع بسلطات تقديرية واسعة تخوله اتخاذ ما يراه مناسبًا من إجراءات لضمان فعالية التنفيذ. ولا يقتصر هذا الدور على إصدار الأوامر، بل يمتد إلى الإشراف على تنفيذها ومتابعة نتائجها، وفيما يتعلق بالأموال الرقمية، يواجه قاضي التنفيذ تحديًا مزدوجًا، يتمثل في ضرورة فهم طبيعة هذه الأموال، واختيار الوسائل المناسبة لتتبعها، وهو ما يتطلب أحيانًا الاستعانة بخبراء أو جهات متخصصة. وقد أكد الجربوع أن قاضي التنفيذ في النظام السعودي يتمتع بمرونة كبيرة تمكنه من التعامل مع المستجدات (94)، إلا أن هذه المرونة تحتاج إلى دعم تشريعي وتقني لمواكبة التطورات الحديثة.

رابعًا: الإشكالات العملية في تتبع الأموال الرقمية:

رغم التطور في آليات التتبع، إلا أن هناك عددًا من الإشكالات العملية التي تعيق تتبع الأموال الرقمية، من أبرزها:

1- أن المدين قد يلجأ إلى استخدام محافظ غير حاضنة لا تخضع لأي جهة رقابية، أو يقوم بتحويل أمواله إلى منصات خارجية، مما يجعل الوصول إليها أكثر صعوبة. كما أن استخدام تقنيات إخفاء الهوية يزيد من تعقيد عملية التتبع.

3- وقد أشارت منظمة OECD(95) إلى أن تتبع الأصول الرقمية يمثل تحديًا كبيرًا للسلطات بسبب الطبيعة العابرة للحدود لهذه الأصولكما أكدت مجموعة العمل المالي FATF (96) أن غياب الشفافية في بعض المعاملات الرقمية يُضعف من فعالية أدوات التتبع التقليدية.

المبحث الثاني: ضمانات التنفيذ على الأموال الرقمية:

تمثل ضمانات التنفيذ الجبري الإطار القانوني الذي يكفل تحقيق التوازن بين مصلحة الدائن في اقتضاء حقه، ومصلحة المدين في عدم التعسف في استعمال إجراءات التنفيذ ضده، وهي بذلك تُعد من الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام التنفيذ في أي نظام قانوني. غير أن أهمية هذه الضمانات تتضاعف في مجال الأموال الرقمية، نظرًا لما تفرضه هذه الأموال من خصوصيات تقنية وقانونية تجعل من التنفيذ عليها عملية محفوفة بالمخاطر، سواء من حيث إمكانية التعدي على حقوق المدين أو من حيث احتمال إفلات هذه الأموال من نطاق التنفيذ، وقد أشار عبد الرزاق أحمد السنهوري إلى أن ضمانات التنفيذ تمثل "الوجه الآخر للسلطة التنفيذية"، حيث لا يمكن منح الدائن سلطة التنفيذ دون تقييدها بضوابط تحمي المدين من التعسف (97). كما أكد محمود جمال الدين زكي (98)أن التنفيذ الجبري لا يكون مشروعًا إلا إذا تم في إطار من الضمانات التي تكفل العدالة بين الأطراف.

وفي السياق السعودي (99)، يُلاحظ أن نظام التنفيذ قد أولى عناية خاصة لهذه الضمانات، من خلال تنظيم دقيق لإجراءات التنفيذ ومنح قاضي التنفيذ سلطة الرقابة والتقدير، وهو ما يُعد أساسًا يمكن البناء عليه لتطوير ضمانات خاصة بالأموال الرقمية.

أولًا: الضمانات المتعلقة بحماية المدين من التعسف في التنفيذ:

تعد حماية المدين من التعسف في التنفيذ من أهم الضمانات التي يقوم عليها نظام التنفيذ الجبري، إذ لا يجوز أن تتحول إجراءات التنفيذ إلى وسيلة للإضرار بالمدين أو الانتقاص من حقوقه الأساسية. ويظهر ذلك بوضوح في اشتراط وجود سند تنفيذي صحيح، وعدم

---

(2) الجربوع، مرجع سابق، ص 90.

(95) Financial Action Task Force (FATF). Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets. 2019, p. 23.

(96) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Taxing Virtual Currencies. 2020, p. 22.

(97) السنهوري، عبد الرزاق أحمد .الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام .دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 30.

(98) زكي، محمود جمال الدين .نظرية الالتزام في القانون المدني المصري .دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 62.

(99) الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019، ص 90.

جواز اتخاذ إجراءات التنفيذ إلا في الحدود اللازمة لاستيفاء الحق, وفي مجال الأموال الرقمية، تزداد أهمية هذه الضمانات، نظرًا لاحتمال اتخاذ إجراءات واسعة أو غير دقيقة بسبب صعوبة تحديد نطاق هذه الأموال، مما قد يؤدي إلى الحجز على أصول لا علاقة لها بالدين أو تتجاوز قيمته.وقد أشار عبد العزيز بن سعد الدغيثر إلى أن من أهم ضمانات التنفيذ في النظام السعودي(100)"مبدأ التناسب بين الدين والإجراء التنفيذي"، بحيث لا يجوز اتخاذ إجراءات تتجاوز ما يقتضيه استيفاء الحق .

ثانيًا: الضمانات المتعلقة بفعالية التنفيذ لصالح الدائن:

في مقابل حماية المدين، لا بد من توفير ضمانات تكفل للدائن استيفاء حقه بشكل فعال، إذ لا قيمة للضمانات إذا أدت إلى تعطيل التنفيذ أو إفراغه من مضمونه. وفي هذا الإطار، يُعد تمكين قاضي التنفيذ من اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة من أهم هذه الضمانات.

وقد نص نظام التنفيذ السعودي على منح قاضي التنفيذ صلاحيات واسعة (101)، مثل الحجز الفوري، والإفصاح عن الأموال، وإيقاف الخدمات، وهي أدوات تهدف إلى منع المدين من التهرب من التنفيذ. ويرى محمد بن عبد الرحمن آل الشيخ أن فعالية التنفيذ في العصر الحديث تعتمد على "السرعة في اتخاذ الإجراءات"، خاصة في ظل الأموال الرقمية التي يمكن نقلها خلال لحظات (102).

ثالثًا: الضمانات الإجرائية المرتبطة بالرقابة القضائية:

تعد الرقابة القضائية من أهم ضمانات التنفيذ الجبري، حيث تخضع جميع إجراءات التنفيذ لإشراف قاضي التنفيذ، الذي يتولى التحقق من مشروعيتها ومناسبتها، وفي النظام السعودي، يتمتع قاضي التنفيذ بدور محوري في تحقيق التوازن بين الأطراف، إذ يملك سلطة تقديرية واسعة تمكنه من تعديل الإجراءات أو وقفها إذا تبين له وجود تعسف أو خطأ. وقد أكد الجربوع أن قاضي التنفيذ يمثل "الضمانة الأساسية" لحسن سير إجراءات التنفيذ، خاصة في الحالات المعقدة التي تتطلب تقديرًا دقيقًا (103). وفي مجال الأموال الرقمية، تزداد أهمية هذه الرقابة، نظرًا لتعقيد الإجراءات وصعوبة التحقق من طبيعة الأموال، مما يستدعي دورًا أكثر فاعلية للقاضي.

رابعًا: الضمانات التقنية في مواجهة طبيعة الأموال الرقمية:

مع تطور الأموال الرقمية، لم تعد الضمانات القانونية وحدها كافية، بل أصبح من الضروري تطوير ضمانات تقنية تواكب طبيعة هذه الأموال، وتشمل هذه الضمانات استخدام أدوات تحليل البلوك تشين لتتبع المعاملات، والتعاون مع منصات التداول، وتطوير أنظمة إلكترونية متكاملة تساعد جهات التنفيذ على الوصول إلى الأصول الرقمية(104)

خامسًا: الضمانات الدولية والتعاون العابر للحدود:

نظرًا للطبيعة العالمية للأموال الرقمية، فإن ضمانات التنفيذ لا يمكن أن تقتصر على الإطار الوطني، بل يجب أن تمتد إلى التعاون الدولي بين الدول. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن غياب التنسيق الدولي يُعد من أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ الأحكام على الأصول الرقمية (105).

---

(100) الدغيثر، عبد العزيز بن سعد .إجراءات التنفيذ في النظام السعودي .دار الميمان، 2018، ص 55.

(101) نظام التنفيذ السعودي، المواد 46 وما بعدها.

(3) آل الشيخ، محمد بن عبد الرحمن .التنفيذ الجبري في النظام السعودي .دار جامعة الملك سعود، 2020، ص 95.

(103) الجربوع، مرجع سابق، ص 85.

(104) De Filippi, Primavera, and Samer Hassan. Blockchain Technology as a Regulatory Technology. 2018.

(105) International Monetary Fund (IMF). Global Financial Stability Report. 2022, p. 50.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يتبين أن موضوع التنفيذ الجبري على الأموال الرقمية يُعد من الموضوعات الحديثة التي تفرض نفسها بقوة على الساحة القانونية والاقتصادية، نتيجة التطور الهائل في أنماط التعامل المالي، والتحول المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي الذي بات يعتمد بصورة كبيرة على الأصول الافتراضية والعملات الرقمية والتقنيات اللامركزية. وقد أفرز هذا التطور واقعًا قانونيًا جديدًا يختلف في طبيعته وآلياته عن المفاهيم التقليدية التي بُني عليها نظام التنفيذ الجبري في صورته الكلاسيكية.

وقد خلص البحث إلى أن فكرة التنفيذ الجبري، رغم رسوخها التاريخي في حماية الحقوق، تواجه تحديات جوهرية عند تطبيقها على الأموال الرقمية، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأموال التي تتسم باللامادية، وسرعة التداول، وصعوبة التتبع، واعتمادها على تقنيات مشفرة لا تخضع دائمًا للرقابة التقليدية المباشرة. الأمر الذي يجعل من تطبيق القواعد التنفيذية التقليدية وحدها أمرًا غير كافٍ لتحقيق الحماية القانونية الفعالة للدائنين، كما تبين أن النظام السعودي من خلال إطار التنفيذ الجبري الحالي قد حقق درجة متقدمة من المرونة التشريعية، خاصة عبر الصلاحيات الممنوحة لقاضي التنفيذ وآليات الإفصاح والتتبع، إلا أن هذا الإطار لا يزال في حاجة إلى تطوير تشريعي وتقني أكثر تخصصًا لمواكبة طبيعة الأموال الرقمية، بما يضمن عدم إفلاتها من نطاق التنفيذ.

ويُستفاد من ذلك أن التطور التقني لم يعد مجرد عامل خارجي يؤثر على القانون، بل أصبح عنصرًا بنيويًا يعيد تشكيل المفاهيم القانونية ذاتها، وعلى رأسها مفهوم المال ومحل التنفيذ، وهو ما يستلزم إعادة بناء بعض القواعد التقليدية بما يتناسب مع الواقع الرقمي الجديد.

كما أكد البحث أن ضمان نجاح منظومة التنفيذ على الأموال الرقمية لا يتوقف عند النصوص القانونية فقط، بل يمتد ليشمل البنية التقنية، والتعاون الدولي، وتطوير الكفاءات القضائية، بما يضمن تحقيق العدالة التنفيذية في بيئة رقمية معقدة ومتغيرة.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي يمكن عرضها على النحو التالي:

أولًا: أن الأموال الرقمية تُعد من الناحية الاقتصادية والقانونية أموالًا ذات قيمة مالية حقيقية، وبالتالي يمكن إدراجها ضمن نطاق الأموال القابلة للتنفيذ الجبري، إلا أن هذا الإدراج لا يزال يحتاج إلى تأصيل تشريعي أكثر وضوحًا.

ثانيًا: أن القواعد التقليدية للتنفيذ الجبري، رغم فعاليتها في البيئة المالية التقليدية، لم تعد كافية وحدها لضمان تنفيذ فعّال على الأموال الرقمية، بسبب اختلاف طبيعتها وآليات تداولها.

ثالثًا: أن نظام التنفيذ السعودي يُعد من الأنظمة المتقدمة نسبيًا في مجال التنفيذ الجبري، إلا أنه لم يتضمن نصوصًا صريحة ومباشرة تنظم التنفيذ على الأموال الرقمية، مما يخلق فراغًا تشريعيًا جزئيًا.

رابعًا: أن آليات الإفصاح عن أموال المدين تُعد خطوة أساسية في منظومة التنفيذ، لكنها تواجه قصورًا واضحًا عند تطبيقها على الأصول الرقمية التي يمكن إخفاؤها أو نقلها بسهولة.

خامسًا: أن آلية تتبع أموال المدين تمثل أداة فعالة في البيئة التقليدية، إلا أنها تحتاج إلى تطوير تقني متقدم عند التعامل مع العملات الرقمية والأصول المشفرة.

سادسًا: أن ضمانات التنفيذ الجبري لا تقتصر على حماية المدين فقط، بل تشمل أيضًا ضمان فعالية التنفيذ لصالح الدائن، وهو ما يتطلب تحقيق توازن دقيق بين الطرفين في البيئة الرقمية.

سابعًا: أن التحول الرقمي الذي تشهده المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 يمثل فرصة حقيقية لتطوير منظومة التنفيذ القضائي بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي العالمي.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ثامنًا: أن التطور في التقنيات المالية يستلزم إعادة النظر في مفهوم المال القابل للتنفيذ، بحيث لا يقتصر على المال المادي التقليدي، بل يمتد ليشمل كل أصل ذي قيمة اقتصادية يمكن السيطرة عليه أو تتبعه.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

أولًا: ضرورة تدخل المنظم السعودي لإدراج نصوص صريحة ضمن نظام التنفيذ تنظم بشكل مباشر مسألة التنفيذ على الأموال الرقمية، وتحدد طبيعتها القانونية وآليات التعامل معها.

ثانيًا: العمل على تطوير البنية التقنية الخاصة بجهات التنفيذ، من خلال إدخال تقنيات تحليل البيانات والبلوك تشين، بما يساعد على تتبع الأصول الرقمية بكفاءة أعلى.

ثالثًا: تعزيز التعاون بين الجهات القضائية والمالية والتقنية داخل المملكة، بما يضمن تكامل المعلومات المتعلقة بالأصول الرقمية للمدينين.

رابعًا: إنشاء وحدات متخصصة داخل محاكم التنفيذ تتولى التعامل مع القضايا ذات الطبيعة الرقمية، وتكون مزودة بكفاءات قانونية وتقنية متخصصة.

خامسًا: تعزيز التعاون الدولي في مجال تنفيذ الأحكام على الأصول الرقمية، نظرًا لطبيعتها العابرة للحدود.

سادسًا: إدراج برامج تدريبية متخصصة لقضاة التنفيذ وأعوانه حول طبيعة الأموال الرقمية وآليات تتبعها وتنفيذ الأحكام عليها.

سابعًا: إعادة النظر في المفاهيم القانونية التقليدية للمال محل التنفيذ، بما يضمن إدخال الأصول الرقمية ضمن نطاق الحماية والتنفيذ دون تعارض مع المبادئ العامة للقانون.

ثامنًا: الاستفادة من توجهات الدولة نحو التحول الرقمي ضمن إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030م في تطوير منظومة العدالة التنفيذية بشكل عام.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

الجربوع، عبد الله بن محمد .نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية شرحًا وتطبيقًا .مكتبة الرشد، الرياض، 2019.

الدغيثر، عبد العزيز بن سعد .إجراءات التنفيذ في النظام السعودي .دار الميمان، الرياض، 2018.

السنهوري، عبد الرزاق أحمد .الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام .دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

زكي، محمود جمال الدين .نظرية الالتزام في القانون المدني المصري .دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

الشيخ، محمد بن عبد الرحمن، التنفيذ الجبري في النظام السعودي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2020.

القريشي، محمد عبد الله. "حكم التعامل بالعملات الرقمية في الفقه الإسلامي ".مجلة الدراسات الشرعية2020.

حسن، حنان عبد الكريم محمد. "العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي: دراسة فقهية ".مجلة الشريعة والقانون، 2023.

حسن، محمود عفيفي عفيفي. "النقود الرقمية وأثر التعامل بها على الحياة الاقتصادية ".مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 34، العدد 38، 2022.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

De Filippi، Primavera، and Samer Hassan. Blockchain Technology as a Regulatory Technology. 2018.
Nakamoto، Satoshi. Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System. 2008.
Antonopoulos، Andreas M. Mastering Bitcoin. 2017.
Financial Action Task Force (FATF). Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets. 2019.
Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Taxing Virtual Currencies. 2020.
European Central Bank (ECB). Virtual Currency Schemes. 2012.
International Monetary Fund (IMF). Global Financial Stability Report. 2022.
نظام التنفيذ السعودي، المادة (21)، والمادة (9)، والمواد ذات الصلة بالإفصاح والتنفيذ.
البنك المركزي السعودي (ساما) .بيان حول العملات الرقمية والتحذير من المخاطر المرتبطة بها2018م.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)